منتدى الحوار
Dialogue Forum

عصر محمد علي وتحديث مصر

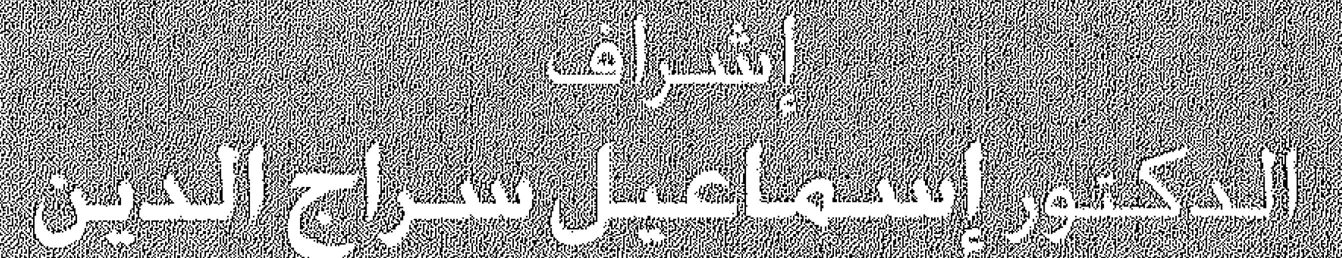


المتحدثان

الدكتور يونان لبيب رزق   الدكتور عمر عبد العزيز

أدار الحوار
الدكتور فتحي أبو عيانة

تحرير
الدكتور محسن يوسف

إشراف

الدكتور إسماعيل سراج الدين

منتـدى الحـوار

Dialogue Forum

(DF)

الكراسة التاسعة والعشرون

عصر محمد علي وتحديث مصر: ما له وما عليه

الدكتور عمر عبد العزيز

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بآداب الإسكندرية

الدكتور يونان لبيب رزق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ببنات عين شمس

أدار الحوار

الدكتور فتحي أبو عيانة

تحـريـــــر

الدكتور محسن يوسف

إشراف

الدكتور إسماعيل سراج الدين

انعقد هذا الحوار بمكتبة الإسكندرية

السبت الموافق ٤ ديسمبر ٢٠٠٤

كراسات منتدى الحوار

إشـــراف

الدكتور **إسماعيل سراج الدين**

فريق العمل

شـيماء الشريف

بالاشتراك مع

حنـان الركـاد

مراجعة لغوية

أحمـد شـعبان

جرافيـــك

عاطف عبد الغني

آمـــال عـزت

فهرس

تعريف بمنتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية

تحتضن مكتبة الإسكندرية – تحقيقا لرسالتها في أن تكون ملتقى للحوار الحضاري – منتدى مفتوحًا للفكر الحر والثقافة النشطة والسعي الدءوب لإتاحة مناخ مصري وعربي يعتمد على الحوار المتفاعل مع الذات والآخر بروح نقدية متجددة، وذلك انطلاقا من الإيمان بأن تحقيق التقدم والتطور والتجديد لا يتم إلا من خلال مناخ مفتوح للفكر الحر والثقافة النشطة ويتم ذلك من خلال سلسلة من المحاضرات الحوارية نصف الشهرية باسم «منتدى الحوار».

ولقد أوقدت الشعلة الأولى لمنتدى الحوار من خلال مبادرة قام بها المفكر الوطني الراحل / الدكتور عادل أبو زهرة، والذي تأصل نموذجه الفريد في الأنشطة الثقافية التي تتميز بالحيوية والمشاركة، وتقبل الخلاف والاختلاف بسماحة وسعة صدر، مما أدى إلى التفاف جمهور كبير حول منتدى الحوار اتسعت وتزايدت دوائره، لتشمل المعنيين بمختلف أوجه الفكر والثقافة والسياسة والفن والأدب والدين والاقتصاد والمجتمع.

ومع مرور الوقت امتدت الاهتمامات في منتدى الحوار لتكون بؤرة تتبلور فيها روح التبادل الحر لوجهات النظر المتباينة، والفهم العميق للقضايا المطروحة، وهي قضايا ذات طبيعة فكرية وعلمية وتنموية متنوعة والتي تأكد فيها جميعا السعي لتكريس حق الاختلاف والتعدد، وتنمية الوعي بضرورة التسامح، والحرص على الدفاع عن حرية الآخرين في المعارضة والنقد على المستوى الوطني، واستيعاب المفاهيم الحضارية من منظور إنساني شامل على المستوى العالمي، ونبذ اتجاهات التعصب العرقي والثقافي والديني، واستعداد الآخرين للمشاركة الخلاقة في بناء الحضارة الإنسانية من خلال الإنتاج العلمي الجاد والذي يسهم في تقدم المعرفة والرقي الأخلاقي الصحيح.

وإذا كانت هذه المبادئ تمثل استراتيجية «منتدى الحوار» وأهدافه الجوهرية فإن كيانه يتعزز يومًا بعد يوم، بما يدور فيه من مطارحات متعددة، ويترسخ في شراكة حقيقية بين المفكر والمتلقين، ليصنع حالة جديدة من اليقظة والمعرفة، تشهد عليها مجموعة المطبوعات التي تسجل ما يدور فيه، وتمثل وثائق كاشفة عن حقيقة التيارات الفاعلة في كياننا الثقافي والموجهة لمستقبله.

الدكتور إسماعيل سراج الدين

١) تطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم خلال القرن العشرين
الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - الدكتور/ عبد المنعم سعيد
يونية ٢٠٠٣

٢) مستقبل الطاقة في مصر والعالم
الدكتور/ إبراهيم عبد الجليل
يونية ٢٠٠٣

٣) موقفنا من اللغة والتراث
السفير/ حسين أحمد أمين
يوليو ٢٠٠٣

٤) مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق والدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصراع
الدكتور/ إسماعيل سراج الدين
يوليو ٢٠٠٣

٥) الابتداع والاتباع في الثقافة العربية
الدكتور/ جابر عصفور
أغسطس ٢٠٠٣

٦) الثقافة العلمية في مصر
الدكتور/ سمير حنا صادق
أغسطس ٢٠٠٣

٧) إعادة النظر في الخطاب الثقافي العربي والديني منه
الأستاذ/ أحمد عبد المعطي حجازي
سبتمبر ٢٠٠٣

٨) مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب العراق
الدكتور/ أسامة الباز
سبتمبر ٢٠٠٣

٩) **أحوال التعليم في مصر**

الدكتور/ قدري حفني - الدكتور/ محمد عبد الظاهر الطيب

أكتوبر ٢٠٠٣

١٠) **رؤية المخرج ودوره في تجسيد الشخصيات التاريخية على الشاشة**

الأستاذة/ إنعام محمد علي

يناير ٢٠٠٤

١١) **السبيل إلى ارتقاء العمارة والعمران في مصر**

المعماري/ جمال بكري - الدكتور/ عبد المحسن برادة

الدكتور/ عبد الحليم إبراهيم - الدكتور/ محمد عوض

يناير ٢٠٠٤

١٢) **القضاء المصري وعلاقته بالحكومات المتعاقبة**

المستشار/ طارق البشري

فبراير ٢٠٠٤

١٣) **دور الإعلام في التنمية**

الأستاذ / حسن حامد

فبراير ٢٠٠٤

١٤) **مجتمع المعرفة – القضايا النظرية والمشكلات العملية**

الأستاذ/ السيد ياسين

مارس ٢٠٠٤

١٥) **الأدب والسينما**

الأستاذ/ داوود عبد السيد - الأستاذ/ سمير فريد

الأستاذ/ علي أبو شادي - الأستاذ/ كمال رمزي

مارس ٢٠٠٤

١٦) **الفنون المرئية – جنس أدبي جديد**

الأستاذ/ أسامة أنور عكاشة

إبريل ٢٠٠٤

١٧) مستقبل التجرب التنموية في العالم العربي

الدكتور/ نادر فرجاني

إبريل ٢٠٠٤

١٨) مسئوليتنا تجاه الحوار مع الآخر

الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد

مايو ٢٠٠٤

١٩) مستقبل البحث العلمي في مصر

الدكتور/ مفيد شهاب

مايو ٢٠٠٤

٢٠) أطلس مصر القومي : مغزاه ومرماه

الدكتور/ فتحي أبو عيانة - الدكتور/ محمد عبد الرحمن الشرنوبي

يونية ٢٠٠٤

٢١) المرأة والتنمية - بين الموروث الثقافي والواقع المصري

الدكتورة/ سامية الساعاتي

يونية ٢٠٠٤

٢٢) تجديد الخطاب الديني

الدكتور/ محمود حمدي زقزوق

يوليو ٢٠٠٤

٢٣) وصف مصر بعيون مصرية

الأستاذة/ عطيات الأبنودي

يوليو ٢٠٠٤

٢٤) الملفات السرية للثورة المصرية

الأستاذ/ طارق حبيب

أغسطس ٢٠٠٤

٢٥) **كيف نقرأ التاريخ؟**

الأستاذ/ محمود أمين العالم – الدكتور/ مصطفى العبادي

الدكتور/ محمد علي الكردي – الدكتور/ جمال حجر

أغسطس ٢٠٠٤

٢٦) **مفهوم الـ «نحن» في مقابل مفهوم الآخر – صفحة من هموم الوطن**

الدكتورة/ هدى زكريا

سبتمبر ٢٠٠٤

٢٧) **تجربة التنمية المتكاملة في قطاع السياحة**

الدكتور/ سمير الصادق – الدكتور/ سامح العلايلي

أكتوبر ٢٠٠٤

٢٨) **حقوق الإنسان في العالم في أزمة**

الدكتور/ محمد السعيد الدقاق

ديسمبر ٢٠٠٤

الندوات المرتقبة

١) **الحفاظ على البيئة البحرية**

اللواء بحري دكتور/ محمد حسن موسى

يناير ٢٠٠٥

٢) **شــاعر وناقــد**

الأستاذ/ أحمد عبد المعطي حجازي – الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف

فبراير ٢٠٠٥

هذه الندوة اقترحتها اللجنة الاستشارية للجغرافيا والتاريخ والآثار إحدى اللجان الاستشارية التسع في مكتبة الإسكندرية، وتتشرف اللجنة بعضوية كل من الأساتذة الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس والدكتور عمر عبد العزيز أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، وكذلك بعضوية الدكتورة لطيفة سالم والتي تشرفنا اليوم بالحضور نيابة عن الدكتور عمر عبد العزيز بسبب ظروف قهرية حالت دون حضوره ولكنه يشترك معنا بمحاضرة قيّمة ستقرؤها علينا نيابة عنه الدكتورة لطيفة سالم أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة الزقازيق.

موضوعنا اليوم موضوع هام، وربما نفتتح به موسما بأكمله عندما نتحدث عن مرور مائتي عام على بداية عصر محمد علي، الذي كان وما زال وسيظل واحدًا من أبرز المعالم في تاريخ مصر الحديثة، والذي كتب الكثير عنه واتفق معظم المؤرخين على أنه كان نقطة تحول كبرى في تاريخ مصر الحديث، حيث وضع أسس مصر الحديثة عندما بدأ حكم مصر سنة ١٨٠٥. والندوة عنوانها «عصر محمد علي وتحديث مصر: ما له وما عليه»، وهنا ما له وما عليه تعني إيجابياته وسلبياته، ولا نريد أن ننساق وراء العواطف ونرفع أعلام محمد علي خفاقة على أنه هو الذي حدَّث مصر فقط وننسى جوانب سلبية سيتولى السادة المؤرخون إظهارها عندما يتحدثون.

وقد كتب الكثيرون عن محمد علي، وهناك كثير من الأسئلة عنه أعتقد أنها تدور في مخيلة الكثير، ولعل من أبرز الأسئلة: لماذا ترك المصريون الحكم والإدارة وتركوا لمحمد علي - هذا الأجنبي عن مصر - أن يتولى حكم مصر في أعقاب الحملة الفرنسية وفي وجود قادة ورجال كبار وعلى رأسهم عمر مكرم بطبيعة الحال؟ وما هو موقفنا جميعا من مذبحة المماليك إذا كان محمد علي قام بهذه المذبحة في ضوء حقوق الإنسان، فهل كنا سنوافقه عليها أم لا نوافقه؟ أيضا، الثورة الداخلية والخارجية التي قام بها محمد علي وأبرز هذه الأمور تحسين التعليم وإنشاء أول مطبعة وإتاحة المجال للترجمة وإنشاء جيش قوي وما إلى ذلك، كل هذه الأمور تؤخذ ضمن الجوانب الإيجابية في عصر محمد علي. أما الجوانب السلبية فستظهر في ثنايا حوارنا هذا المساء وأدعو الدكتورة لطيفة سالم للتفضل بإلقاء كلمة عمر عبد العزيز.

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية. وعقب جلاء الفرنسيين عن مصر، عملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك، وقررت وضع مصر تحت سيطرة والٍ عثماني. وقد تولى محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو ١٨٠١م منذ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر، فأقام لنفسه حكما وراثيا استمر في أسرته التي أصبحت الملكية المصرية في القرن العشرين، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها ثورة يوليو في عام ١٩٥٢. وينتمي محمد علي إلى طراز من الحكام كان مألوفا في القرن الثامن عشر، وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكما ذاتيا وراثيا. ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مرة أخرى على الولايات التي تتكلم التركية والولايات العربية.

وأسباب نجاح محمد علي كثيرة ومتعددة، ولكن ينبغي قبل أن نخوض في تفصيلات تاريخه وإنجازاته أن نجمل سيرته إذ كان حاكما مرموقا وسياسيا بارعا وقائدا مغوارا لعب دورا مهما عل مسرح الأحداث المحلية والدولية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فقد ولد محمد علي بمدينة قولة في مقدونيا وطن الإسكندر الأكبر، وقد اختلفت الأراء حول تاريخ مولده الذي ربما يقع ما بين مايو ١٧٦٨ وإبريل ١٧٧١، غير أن محمد علي عندما ذاع صيته في سنواته الأخيرة اختار عام ١٧٦٩ تاريخا لمولده، وهو العام الذي ولد فيه بعض مشاهير القادة العسكريين من أمثال نابليون بونابرت، وولنجتون Wellington وناي Ney. ويرى بعض المؤرخين بعد مراجعة اللوحات التذكارية التي دُوِّن عليها اسمه وتاريخ وفاته أنه ولد في أوائل عام ١٧٧٠. وكان والده - ويحتمل أنه من أصل ألباني- قائدا للجنود غير النظامية، وتوفي عندما كان محمد علي صغيرا في السن. وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جمعت من قولة لمحاربة الفرنسيين في مصر، ورقي محمد علي بسرعة فائقة لدرجة أنه بعد سنتين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق المحاربة في مصر.

ظهر محمد علي على مسرح الأحداث وكان العالم يمر بتطورات مهمة تمخضت عن صراعات الدول والقوى العظمى حول مبادئ وقضايا محورية نذكر

منها مبدأ توازن القوى، والمسألة الشرقية، وظهور القوميات الحديثة، ومحاولات الإصلاح التي حاولت الدول الأوروبية فرضها لإنقاذ رجل أوروبا المريض. كما عاصر محمد علي عددا غير قليل من القادة السياسيين والعسكريين وكان عليه أن يتعامل معهم بكل الحنكة والذكاء لكي يحقق أطماعه وأهدافه داخليا وخارجيا. وإننا في هذا المجال لن نذكر كل هؤلاء الساسة إنما سنشير إلى بعض منهم ممن كان لهم تأثير على تاريخه ومسيرته.

لقد عاصر محمد علي كلا من السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني وعبد المجيد وهم من رواد الإصلاح في الدولة العثمانية. فهل تأثر محمد علي بالحركات الإصلاحية في الدولة العثمانية؟ أراد السلطان سليم الثالث أن يقيم نظاما جديدا ففشل بينما نجح محمد علي. أما السلطان محمود الثاني فقضي على الإنكشارية عام ١٨٢٦ في مذبحة عرفت باسم «وقعة خيرية»، فهل قلد السلطان محمد علي عندما نفذ الأخير مذبحة المماليك عام ١٨١١؟

كما عاصر محمد علي قوادا عظاما من أمثال الأميرال الإنجليزي كودرنجتون الذي انتصر عليه في معركة نفارين Navarion عام ١٨٢٧، والأميرال البريطاني ستوبفورد Stopford قائد عام قوات الحلفاء ضد محمد علي، والأميرال الفرنسي روسين Roussin.

وعاصر بعض الساسة البارزين الذين لعبوا دورا بارزا في أحداث العالم خلال فترة محمد علي وفي تكوين التحالف الدولي ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: اللورد بالمرستون Palmerston (العدو اللدود لمحمد علي)، والمسيو جيزو Guizot رئيس وزراء فرنسا، والمستشار النمساوي مترنيخ Metternich، ونابليون إمبراطور فرنسا، ولويس الثامن ملك فرنسا، ولويس فيليب أيضا.

عاصر ألكسندر الأول Alexander 1 (١٨٠١-١٨٢٥) قيصر روسيا، وخليفته نقولا الأول Nicholas 1 (١٨٢٥ - ١٨٥٥) وفردريك وليم الثالث Frederick William III (١٧٩٧ - ١٨٤٠) ملك بروسيا.

وإذا كان محمد علي قد عاصر قادة وساسة عظماء، فإنه لقي اهتماما بالغا من معاصريه، فسجل الرحالة الأجانب بأقلامهم صورا فريدة ونادرة عن حياة الباشا وإنجازاته، وكتبت التقارير المستفيضة وامتلأت خزائن الوثائق بملايين الوثائق والتفصيلات والتقارير والكتابات عن محمد علي، هذا الحاكم الأمي، الذي

عملت له الدول الكبرى ألف حساب، ولكنها تربصت في النهاية وقضت على أطماعه وطموحاته واصطدم مشروعه بالنظام الأوروبي الذي صاغه مترنيخ، ولم يستطع محمد علي أن يحقق تماما ما تمناه له الفيلسوف جيرمي بنـثام Bentham في رسالته إليه عام ١٨٢٨ وجاء فيها: «عرفك الناس منذ زمن أنك أكثر حكام المسلمين تنورا وأشدهم رغبة في الإصلاح... وما عليك إلا أن تزين بجلال اسمك صفحات القرون المقبلة».

ولم يقتصر الأمر في تسجيل تاريخ محمد علي على الأجانب، بل لقي اهتماما كذلك من معاصريه من المؤرخين العرب أمثال عبد الرحمن الجبرتي والشيخ الرجبي ونقولا الترك ومصطفى الصفوي القلعاوي.

كذلك جذب محمد علي اهتمام المؤرخين الحدثين من جنسيات متعددة، ولفت انتباه الكثيرين الذين خصصوا صفحات طوال لرصد أهم الأحداث والتطورات التي جرت في عهده، ولعلنا نشير هنا إلى بعض الدراسات الرصينة المتعمقة عن هذه الشخصية المتميزة الفريدة مثل ما كتبه المؤرخ محمد شفيق غربال، وهنري دودويل H. Dodwell ، وهيلين رفلين H.A.Rivlin وكينث كونو Kenneth Cuno، وعبد الرحمن الرافعي، وجي فارجيت Guy Fargette، وما أفرزته ندوات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن محمد علي وتجربته التي حققت قدرا من النهضة، غير أن القوى الأوروبية لم تمنحه الفرصة للتطور المنشود. وللوقوف على تصور أكثر وضوحا وفهما فلا يمكن أن نغفل دراستين حديثتين تبدوان أكثر اختلافا إلى حد كبير: الدراسة الأولى: هي كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة لخالد فهمي، والدراسة الثانية: مصر تحت حكم محمد علي لعفاف لطفي السيد.

لماذا محمد علي حاكما

عمل محمد علي خلال المدة من ١٨٠٣ إلى ١٨٠٥ لينال تأييد العلماء وخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم ضد الوالي خورشيد باشا، وفي يوم الإثنين ١٣ مايو أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي واليا مكانه. ويعتبر هذا «الانقلاب» حدثا فريدا ويوما مشهودا في تاريخ كفاح الشعب

المصري، فقد أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم. وهكذا استطاعت القوة البرجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي واليا على مصر. ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجد لزاما عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة. والسؤال هو: لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلا بتعيين السيد عمر مكرم - زعيم الثورة ... أو أي زعيم آخر واليا على مصر محل خورشيد؟

ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات ونادوا به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أيضا. والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى عناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف مصر وارتباطها بالدولة العثمانية. فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الإطاحة بحكم السلطان العثماني لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام. والثورة التي قامت كانت تهدف أولا إلى التخلص من مساوئ حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر. ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقا فيقول:

«لم يكن عمر مكرم سياسيا وإنما كان شيخا فقيها متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة، وإنه كان يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه،..... إنه يسعى للإنقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو أميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين، إن عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم، ......، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان. كان عمر يائسا من الولاة والباشوات والبكوات، وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد إليه بالحكم، رجل صالح قادر رحيم .. متدين .. وكان لابد أن يكون تركيا .... فهذا منطق السياسة في هذه الأيام .... لا مفر من أن يكون الحاكم تركيا حتى لا يغضب السلطان خليفة المسلمين».

ولا يعتبر هذا التفكير غريبا في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم، فلقد ساعد الحكم العثماني «على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وجعلها

أساسا لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية. وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري واليا على مصر، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لمصر على أن يكون واليها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقلية. وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماما ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييرا جوهريا في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر. ونستدل على ذلك بما سجله الجبرتي في كتابه إذ يقول: «عقد السيد عمر مجلسا عند محمد علي. وأحضر المشايخ والأعيان، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب مادامت على هذه الحالة لا تزداد إلا فشلا، ولابد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية. فانظروا من تجدوه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين. فقال الجميع الرأي ما تراه. فأشار إلى محمد علي». ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصورا على تلك الفترة فحسب، بل ظل هذا الشعور مسيطرا على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل.

ومن ناحية أخرى نجح محمد علي في تملق السيد عمر مكرم والتودد إليه باعتباره زعيم الشعب، وحاول محمد علي أن يجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت بإظهار عطفه على شعب مصر، فأمر جنوده بألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب على الباشا وجنوده. وهكذا عمل محمد علي بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه، وبذل له الوعود الخلابة بأنه إذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم، وأنه يضع نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا إلا بموافقتهم. ويذكر الجبرتي ذلك فيقول: «ومحمد علي يداهن السيد عمر ويتملق إليه، ويأتيه ويراسله، ويأتي إليه في أواخر الليل وفي أوساطه مترددا عليه في أغلب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذب على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، ولا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن. «وصدق عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة، ولا غرو فقد كان رجل دين وليس رجل سياسة، فسلم عمر مكرم لمحمد علي كل مقومات الحكم» كأنه كان يشعر في قرار نفسه أنه

غير كفء له ولا قادر عليه. واعتقد أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل.

جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالا ثانوية بالنسبة للهدف الأول الذي كان يبغي تحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد. وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد علي بصفة أساسية على جيشه الجديد. ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يجمع كل نواحي السلطة ويركزها في يده شخصيا. وكان أول عمل شعر بضرورة تنفيذه هو القضاء على نظام الالتزام الذي كان سائدا في مصر العثمانية.

وكان إلغاء نظام الالتزام انقلابا اقتصاديا واجتماعيا، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من «رق» الالتزام، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين «أنتم إيش بقى لكم في البلاد، قد انقضت أيامكم، إحنا صرنا فلاحين الباشا». وبمقتضى هذه الإجراءات أصبح محمد علي «ملتزما» أو مالكا لمعظم أراضي مصر، ولم يسمح في بادئ الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته، ويظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة. ولكن الأمر لم يستمر على ذلك، فبدأ محمد علي يعدل من سياسته هذه في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالي نفسه.

وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد علي وأفراد أسرته وبخاصة إبراهيم باشا بتكوين ثروات شخصية ضخمة. وهكذا منح محمد علي خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك (أو شفالك في اللغة التركية ومعناها: مقاطعات أو ملك) وأعفاها الباشا من الضرائب، وكانت تعطى بهذه الأطيان تقاسيط (جمع تقسيط: صك أو وثيقة) من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية. أما عن إدارة تلك الشفالك فكان يجري- بعد الاستيلاء على القرى- حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية، ويعين الديوان ناظرا يكون في العادة ضابطا سابقا في الجيش أو الأسطول أو الفرسان. وكان من سلطة النظار ومشايخ البلد تفتيش القرى والمدن بحثا عن الفلاحين الذين هاجروا أراضيهم، وإجبارهم على العودة. وعلى العموم كانت

أحوال الفلاحين وخاصة في جفالك محمد علي بالغة السوء.

كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقربين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ فدان)، وسميت «أباعد» أو «أبعديات» (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحات التي كانت قد خصصت في عام ١٨١٣-١٨١٤ للأرض الزراعية فقط)، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها. ولذلك كان يحتم عليهم ألا يؤجرها لغيرهم، وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم. على أن هذه الملكية الفردية كانت محدودة، وكانت أكثر الأرض «خراجية» أو «ديوانية» أي ملكا للحكومة ولا يملك الفلاحون الذين «يحوزونها» ويزرعونها سوى حق «منفعتها». وكان محمد علي قد قسم الأراضي التي وزعت على الفلاحين في عام ١٨١٣ إلى ثلاثة أنواع على حسب خصوبتها أو سهولة ريها أو قربها من العمران، ثم قدرت الضريبة عليها ولكنها عدلت عدة مرات.

ويتضح من أن التغييرات التي استحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية لم تكن إصلاحات حقيقية، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة وأعاد توزيعها على مؤيدي وأتباع النظام الجديد. ولقد ظهرت فئات عديدة من حائزي الأرض في نهاية عهد محمد علي مثل أفراد الأسرة الحاكمة، والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة، وعدد معين من الأجانب والفلاحين. وكان المتبع في ذلك الوقت هو إعطاء أفضل أراضي الدلتا لكبار حائزي الأرض، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفد من برنامج منشآت الري الذي نفذ في عهد محمد علي. وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكا للدولة، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي في عام ١٨٤٦، لأنه لم يضمن إلا حماية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال. ونتيجة للسياسة التي اتبعها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهور طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابية.

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي. وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من

المماليك والعثمانيين، تم تغيير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي. ومما يلفت النظر بالنسبة لنظام محمد علي الإداري هو حدوث تغيير في الاصطلاحات الإدارية، فقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد، كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة. ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك، أصبح «بك»، كما كان الحال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني، مجرد لقب فخري، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه. ولقد ظلت ألقاب ووظائف الكشاف والدفترداريين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجة لإعادة تشكيل النظام المالي والإقليمي. وتمثلت التطورات التي أدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين هما: لقب مدير أي رئيس المديرية وكان مسئولا عن تنفيذ أوامر الباشا في مديريته، ولقب مأمور أي رئيس المركز، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه. كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هي كلمة «مديرية» وحلت محل إقليم أو كاشفية. كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حكمدار، وأضفى هذا اللقب على حاكم سورية المدني في عام ١٨٣٢، وعلى الحاكم العام للسودان المصري في عام ١٨٣٥، وكان حكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية.

وفي عهد محمد علي، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيدا واختلافا عما كانت عليه في العهد السابق. فإن الإجراءات التي تمت بالنسبة للأراضي الزراعية حتمت ضرورة إحداث تغييرات في النظام المالي للحكومة، كما تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل، ومن ناحية أخرى، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه المسائل. ولذلك فكر محمد علي في بادئ الأمر في تكوين بعض المجالس أو الدواوين، فألف مجلسا للحكومة يسمى «الديوان العالي» ومقره القلعة، وكان يتداول مع أعضائه في الشئون المتعلقة بالحكومة، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كتخدا بك أو كتخدا باشا (أي وكيل الباشا). ثم كون في عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلسا سماه «المجلس الأعلى» وكان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء

يختارهما شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه المجالس لم تكن على درجة كبيرة من الرقي وحسن النظام، كما أن رؤساء الدواوين والمجالس لم يتمتعوا في حقيقة الأمر بكل واجبات ومسئوليات الوزراء. على أن محمد علي سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل في المجالس قبل عرضها عليه أدت إلى تأخير البت في المسائل ومحاولة التملص من المسئولية، فأمر بإلغاء أكثر هذه المجالس وتركيز العمل في الدواوين. ولهذا السبب ولتأزم وضعه المالي، أصدر محمد علي اللائحة الإدارية المعروفة بالقانون الأساسي أو «قانون نامة» في يونية - يوليو ١٨٣٧، وأهم ما فيه للدواوين واختصاص كل منها وفروعها. وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد محمد علي، وحصر السلطة في سبعة دواوين هي: ديوان الخديوي (وزارة الداخلية)، ديوان الإيرادات (وزارة المالية)، ديوان الجهادية (وزارة الحرب)، ديوان البحر (وزارة البحرية)، ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية)، ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية (وزارة التجارة والشئون الخارجية)، ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة). وطلب محمد علي من رئيس كل ديوان (وهو بلقب مدير) أن يقدم للباشا تقريرا في كل أسبوع عن أحوال ديوانه، وكشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف.

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيها محمد علي إلى الحكم تحتم عليه أن يضع نظاما إداريا جديدا، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمة القديمة أدى إلى ظهور مشكلة وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش وللإدارة المدنية وللخدمات الثانوية. فانتقى محمد علي من بين أقاربه المحدودين والأشخاص المقربين إليه من يحتاج إليهم لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية. ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا، ولعب أفراد أسرة الباشا وخاصة إبراهيم باشا وعباس حلمي الأول دورا مهما في النواحي الإدارية. أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للإشراف على كل التطور المدني والعسكري، فقد استعان في بادئ الأمر بالأوروبيين وخاصة الفرنسيين والإيطاليين. ولكن الفساد استشرى في كل فروع الإدارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا، وقد قال الكولونيل دوهاميل Duhamel قنصل روسيا في مصر بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد علي هي الحاجة الماسة إلى استخدام موظفين

أتراك لشغل الوظائف العامة، فمعظم الذين وفدوا إلى مصر من الأتراك قد جاءوا إليها جريا وراء المناصب والإثراء.

ولما فشل محمد علي في القضاء على جذور الفساد المتفشي في إدارته، قرر استبدال المصريين بالأتراك. وفي عام ١٨٣٣، بدأ يستبعد الأتراك الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة في الإدارة المدنية، عندما اكتشف أن مفاسد خطيرة قد زحفت إلى الإدارة في خلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح في ذلك الوقت بقوله: «لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك». وبتعيين المصريين تمكن محمد علي من تخفيض نفقات إدارته، لكنه زاد في أعباء الفلاحين، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين. ثم استخدم الباشا مزيدا من المصريين في المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبير من الموظفين الأجانب وخصوصا الفرنسيين والإيطاليين الذين طردهم في عام ١٨٤١، بعد أن قرر الاقتصاد في النفقات. وبمضي الوقت تمخضت هذه السياسات عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر - إذ إنها أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية. وكان من أهم النتائج الفرعية لتلك السياسة أيضا فرض اللغة العربية بالتدريج على الإدارة الحكومية. ولكن رغم ذلك لم يعتمد الجهاز الإداري على المصريين وحدهم بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة، وظل أكبر موظفي الحكومة يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة.

كما أدى احتياج محمد علي إلى موظفين مدربين إلى تأسيس أول نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية. فقبل تولية محمد علي الحكم، لم يكن بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا التعبير، فلم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى، ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها. على أن الركود الذي ساد مصر في العهد العثماني قد أثر على الأزهر، فاقتصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها، أما الكتاتيب فانحصر نشاطها في تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة.

أما محمد علي، فقد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد. ويبدو أن محمد علي قد

خشي إثارة الشعور الديني بين جموع الناس إذا حول الأزهر عن رسالته التي عكف على أدائها إلى العمل لمواجهة متطلبات دولته الجديدة. فأنشأ عددا من المدارس، كانت أولاها مدرسة الهندسة التي أسسها في القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبة مساحات الأراضي وقياساتها بالأقصاب. ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد علي الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية. وفي عام ١٨٢٧ أسس محمد علي - بناء على اقتراح كلوت بك Clot Bey أحد مستشاريه الفرنسيين في مجال الطب - مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش. كما لعب التراجمة دورا مهما في نظام التعليم، بنقل المحاضرات التي كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الإفرنجية في مجال العلوم والآداب. ويرجع الفضل في إنشاء مدرسة الألسن (أو اللغات) إلى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٣٧) مؤسس نهضة مصر الثقافية في القرن التاسع عشر، فبعد عودته من فرنسا اقترح على محمد علي إنشاء هذه المدرسة، وتم تنفيذ هذا الاقتراح في عام ١٨٣٦، وعرفت المدرسة في بادئ الأمر باسم مدرسة الترجمة، وفي العام التالي عهد محمد علي بنظارتها إلى رفاعة الطهطاوي. وفي مدرسة الألسن درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية والفارسية ثم الإيطالية والإنجليزية، وعلوم التاريخ والجغرافيا، والشريعة الإسلامية، والشرائع الأجنبية.

وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذي اختير لها، لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة في مصر. وفي عام ١٨٤١ عهد إلى رفاعة أيضا الإشراف على قلم الترجمة الذي ألحق بالمدرسة، وقد قام هو نفسه بتعريب الكثير من الكتب، وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة الواسعة التي ظهرت في هذه الفترة أي تأثير أو فائدة لو لم يقم محمد علي بإنشاء مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر العلوم والمعارف المختلفة، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء الأزهر. ولقد طبعت في مطبعة بولاق أيضا الوقائع المصرية، وهي الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت في مصر، وقد ظهر أول عدد منها في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨. وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطور النهضة العلمية في مصر.

ومن ناحية أخيرة اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد صناع مدربين في كل النواحي المختلفة. وكانت البعثات هي الوسيلة الوحيدة لكي ينقل إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها. وبدأ محمد علي إرسال بعثات علمية إلى أوروبا في عام ١٨١٣، إذ أوفد إلى إيطاليا عددا من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون. ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت إلى أوروبا كانت في عام ١٨٢٦، وتلتها فيما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات، وتكونت من ٢١٩ طالبا، ذهب معظمهم إلى فرنسا، واتجه الباقون إلى إنجلترا والنمسا. ولقد بلغت قيمة ما أنفقه على هذه البعثات حوالي ٢٧٣ر٣٦٠ جنيها وأرسلت هذه البعثات لكي يتخصص الطلبة في الهندسة والرياضيات والطبيعيات ومختلف الصناعات والنظم الحربية والعلوم السياسية والطب والحقوق.

وبمقتضى التنظيم الإداري الذي أحدثه محمد علي في البلاد في عام ١٨٣٧، قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة. وقد ساعد على تنظيم هذه الإدارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم إلى مصر، فرأى محمد علي أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم في تنظيم نهضة التعليم. وتحت إشراف ديوان المدارس، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية في القاهرة والإسكندرية والأقاليم، وكانت هذه المدارس تقبل الطلبة من المدارس الابتدائية التي أنشأها ديوان المدارس. وكان الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية هو إمداد المدارس العليا المتخصصة، مثل مدرسة المحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القانون والإدارة وغيرها بالطلبة اللازمين. وكان التعليم في مختلف هذه المدارس مجانا، وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس، وأجرت على كثير منهم الأرزاق والمرتبات. ولكن الكثير من هذه المدارس لم يستمر طويلا، بسبب الصعوبات الكبيرة التي كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين، ولم يكن الأهالي راضين عن إدخال أبنائهم في هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد. ولقد كانت سياسة محمد علي التعليمية تقوم في الواقع على انتزاع الطلبة من الأوساط التي نشأوا فيها واحتجازهم في المدارس وإخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية، وسار في هذا الاتجاه طبقا للخطوط التي سار عليها نابليون بونابرت في فرنسا، إذ كان الطلبة يرتدون السترة العسكرية ويخضعون لنظام عسكري.

كما تأثر نظام محمد علي التعليمي بالتسوية الدولية التي تمت بشأن مصر في عام ١٨٤٠/١٨٤١، والتي وضعت حدا لأطماعه، فانكمش في داخل مصر وتقلصت حدود إمبراطوريته الواسعة ما عدا السودان. وقام محمد علي - بعد كل التطورات التي طرأت على الموقف السياسي- بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط. ولما كان النظام التعليمي مرتبطا- في مجموعه - بالأغراض العسكرية، فقد رأى محمد علي أنه من الضروري إعادة النظر في هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة وأهمها الرغبة في الاقتصاد. ولذلك ألغى محمد علي في عام ١٨٤١ أكثر المدارس الابتدائية وأنقص عدد طلبة المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى، وأنقص مرتبات الطلبة، ونظم قلم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد.

بعد أن استعرضنا أعمال محمد علي ينبغي على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل بعض الأعمال التي قام بها، ويناقش إلى أي حد تنطبق عليه عبارة «مؤسس مصر الحديثة» The Founder of Modern Egypt التي استخدمها المؤرخون الأجانب والمصريون عند دراسة تاريخ مصر الحديث.

في أول الأمر، بدأ محمد علي، ذلك الضابط الألباني المغمور، تحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني، فخلص مصر من المماليك، تلك الطائفة العسكرية المتمردة التي طال اتجاهها لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية في الآستانة، وساعد في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حاميا للحرمين، وفي النهاية، لعب محمد علي دورا له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية. ولقد أدرك محمد علي في هذا الوقت أن الجيش العثماني أصبح عاجزا أمام جيوش أوروبا الحديثة التي استفادت من التقدم الفني الذي أحرزه الغزو خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن قدرة الدولة العثمانية على تحدي الغرب تتوقف على قابلية الدول لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التي يتم بها طبع الجيش العثماني بالطابع العصري. ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح، وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل «النظام الجديد» في ولايته بقدر معين من النجاح.

ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي - إذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا - بإنقاذ الدولة العثمانية وبمساعدتها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة.

ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه، وبدلا من أن ينقذ الدولة العثمانية جعل محمد علي ضعفها وانهيارها أمرا مؤكدا. وربما القضاء على الدولة العثمانية لا محالة من وقوعه في العوامل التي ساعدت على الانهيار والتي امتدت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه. وربما كان محمد علي داعيا من دعاة الوطنية يميل إلى وضع حد للدولة العثمانية التي كانت تعلو عل الشعور القومي والتي كان قد عفا عليها الزمن. ولكنه إذا كان داعيا من هذا النوع، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد. لأن محمد علي لم يكن وطنيا بالمعنى الحديث، وقبل كل شيء لم يكن وطنيا مصريا، فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا، واعتقد أن مصر ملك خاص يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته. فصراعه من أجل الاستقلال، لم يكن صراعا من أجل استقلال مصر، بل من أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده. ولقد نجح في تحقيق أهدافه، وفتح آفاقا جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه.

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التي مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود، ولذلك وضع الأساس الفعلي لتكوين سياسة مالية وعسكرية تحقق له هذين الأمرين. وتركزت سياسة محمد علي المالية في مسألة زيادة موارده المالية بمجابهة مطالب جيشه التي لا تنتهي. ولكي يصل إلى ذلك، أحدث محمد علي انقلابا في ملكية الأراضي الزراعية في مصر، ووحد الضرائب وعدل طريقة جمعها، ونظم الإدارة المدنية لكي تنفذ أوامره تنفيذا تاما. وبالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل القطن طويل التيلة، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها، كما اهتم بنظام الري وعمل على تحسينه، واهتم محمد علي أيضا بتصنيع مصر في عام ١٨١٧ لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرا من مصادر إيرادات الحكومة.

ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية. ففي المجال الأول، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية الأسواق الأوروبية المزدهرة، وفتح بذلك آفاقا جديدة

للتجارة المصرية. كما جذب إلى مصر عددا من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيرا من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية، فارتبطت ارتباطا وثيقا بأوروبا. وبإدخال مصر في فلك التجارة الأوروبية، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية. ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة في مصر، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة، وتشجيع نمو المدن، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته. وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور مصر الحديثة.

أما بالنسبة للنتائج السلبية، فلقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل الاستعماري الغربي. فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الأوروبي. كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارتها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية Treaties of capitulations بالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استقلال طبقة رجال الدين شل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها. ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفة للإطاحة «بالزعامة الشعبية»، فأشاع الفرقة بين العلماء وضرب بعضهم ببعض، وعمل على إفسادهم. ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لاسيما بعد التدهور الذي أصابها والذي صوره الجبرتي تصويرا دقيقا عندما تحدث عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرئاسة «والتكالب على سفاسف الأمور ... وفراغ الأعين، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقراء والمعاتبة عليها إن لم يدعو إليها...».

وبإبعاد السيد عمر مكرم- الذي أراد أن يجعل للشعب حقا في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها- لم يعد محمد علي يخشى أي تهديد من جانب العلماء، وصار السيد المطلق في مصر، وتقلص نفوذ طبقة العلماء تماما واختفى دورها السياسي تقريبا من الحياة العامة، ودالت دولتهم كما يقول

الجبرتي بسبب «الحظوظ النفسانية والحسد، مع أن السيد عمر كان ظلا ظليلا عليهم وعلى أهل البلد، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم، ولم تقم لهم بعد خروجه من مصر راية، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض».

وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البرجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي غزا مصر في القرن التاسع عشر. كما قضى كذلك على النظم التي ظلت قرونا تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحده شيء دون أن يعمل على تكوين قيادة جديدة ونظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر. وسلب المصريين شيئا ثمينا جدا هو القدرة على التجمع تحت هذه الزعامة الشعبية لمقاومة مظالم المحكومين، وانصرف العلماء إلى «مشاركة الجهال في المآتم والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآتم، يتكالبون على الأسمطة كالبهائم، فتراهم في كل دعوة ذاهبين وعلى الخوانات راكعين، وللكباب وللمحمرات خاطفين، ولما وجب عليهم من النصح تاركين». ولقد أضرت سياسة محمد علي بطبقة رجال الدين وحرمتها من موارد الأوقاف بالتعليم العصري، فبرغم ضيق نظام التعليم التقليدي كان يوفر للأطفال المصريين بعض التدريب الذهني. ولم تستطع مدارس محمد علي الحكومية والبعثات التي أرسلها إلى الخارج أن تحل محل نظام المدارس الأولية التي لم يحسب لها محمد علي أي حساب في نظامه التعليمي الجديد. وفي الحقيقة ألغى محمد علي كل مدارسه الحكومية تقريبا بعد عام ١٨٤١، كما أشرنا إلى ذلك سابقا. ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد علي التعليمية قد أدت إلى ظهور طبقة جديدة من المثقفين بالثقافة الغربية ولاسيما الفرنسية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وغيره الذين حملوا إلى مصر أفكار فولتير وروسو ومونتسكيو.

ولقد قضى محمد علي كذلك على طبقة التجار وطبقة الحرفيين المصريين، ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية. ولو لم يتبع محمد علي نظام الرأسمالية الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية أن تتحول في ظروف طبيعية إلى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا. ولكن محمد علي حولها إلى طبقة من الأجراء فقدت حريتها في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر بدفع نوع من الأجور لهم، بل اتبعت في إحضارهم

واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للخدمة العسكرية حتى ليمكننا القول بأن الاستخدام في مصانع الباشا كان نوعا من التجنيد الصناعي.

ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور مقررة تدفع بانتظام، إذ درجت الحكومة على تأخيرها أو حجز جانب منها لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة في العمل وتضييق فرص هروبهم. وكثيرا ما كانوا يتلقون أجورهم عينا بدلا من الحصول عليها نقدا. وفضلا عن ذلك، فإن هدف محمد علي من الصناعة التي أقامها في البلاد كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه لتنفيذ سياسته، فلما انهارت آماله في عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التي أقامها. وأدت أسباب أخرى إلى فشل سياسة محمد علي الصناعية نذكر منها:

١) لم يكن المديرون (أو النظار) مدربين بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة.

٢) استيراد الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية، فكان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في الآلات مما جعل العمال يخصصون جزءا كبيرا من وقتهم لتنظيف الآلات. وإلى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها.

٣) الافتقار إلى القوى المحركة عاق الصناعة، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك باستخدام الثيران، لكن خطاها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها. وعندما أدخل بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفة تشغيلها عالية.

٤) كانت تكلفة الإنتاج عالية مما رفع أسعار المنتجات وقلل من قدرتها على منافسة البضائع الأجنبية.

٥) عدم توافر الحماية الجمركية، فقد أصدر السلطان العثماني عام ١٨٢٠ فرمانا – بإيعاز من أوروبا وخاصة بريطانيا – نص فيه على ترك الباب مفتوحا أمام البضائع الأوروبية الواردة إلى ممتلكات الدولة العثمانية، ويدفع على هذه البضائع ضريبة قدرها ٣٪ من قيمتها.

٦) مقاومة الدول الأوروبية لحركة التصنيع في مصر وتكرار مقولة أن مصر بلد زراعي، إذ تحالفت الدول الأوروبية على إفشال تجربة محمد علي، وأسرعت إلى عقد معاهدات نخص بالذكر منها معاهدة «بلطة ليمان» عام

١٨٣٨. وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تتسلل إلى مصر قوة في مواجهتها من البورجوازية المصرية وطبقة الحرفيين، بل وجدت السوق المصرية خالية تماما لها.

وإلى جانب ذلك أوجد محمد علي طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقربين إليه، بعد أن حصره التدخل العسكري الأوروبي خلال الأزمة المصرية في داخل حدود مصر، وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على إلغاء نظامه الاحتكاري. وبهذه الطريقة أنشأ محمد علي نظام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية طبقا لقرار فبراير عام ١٨٤٢ الذي أصبحت بمقتضاه الأراضي الزراعية الواسعة التي منحها لأفراد أسرته ملكا مطلقا لهم، فحال دون ظهور طبقة مسئولة ومستقلة من صغار الزراع. ولقد ارتفع الدخل القومي في عهد محمد علي، ولكن الباشا فشل في إصلاح أحوال الفلاح الذي أثقل كاهله بالأعباء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة، وفي حين وضع محمد علي أسس الدولة الحديثة في مصر، والتي أتى معها الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه ومازالت تصارعها.

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية لتحتل مكانها السياسي والاقتصادي لتواجه التغلغل الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر لو شاء محمد علي ومن معه من أتراك وألبانيين وشراكسة. لكن محمد علي لم يضع حدا لأطماعه الشخصية، فلم يقم بإصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه في عام ١٨٠٥، وطالبوا به واليا على مصر، كما أنه لم يقم بوضع نظم ثابتة محل النظم التي قضى عليها بقسوة بالغة. ولقد حقق محمد علي هدفه بإقامة حكم وراثي في أسرته ولكنه فتح الباب للتدخل الأجنبي قبل أن تطور مصر نظمها التي كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدي عصر جديد، والدفاع عن استقلالهم أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة. إن محمد علي قد أحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري وفي الحياة السياسية والثقافية، ولكن هذه التغييرات كانت كلها نتيجة أطماعه الواسعة. وأخيرا فإن أوضح وأعمق تفسير لحكم محمد علي في مصر قد عبر عنه الميثاق الوطني بقوله: «وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ...

فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه ... ولقد زج مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب».

حقيقة سعى محمد علي إلى جعل مصر دولة حديثة على نمط ما فعله السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني، فتاريخه سلسلة متصلة الحلقات من الأمجاد العسكرية والأمجاد العمرانية التي بهرت عيون الناس في الشرق والغرب. ولكن ما يعيب حكمه أنه لم يلتفت إلى بناء الإنسان من حيث هو إنسان، فكان، وهو الذي لم يتعلم القراءة إلا في الأربعين من عمره، أقل استجابة من سلاطين عصره للأفكار السياسية المنطلقة من أوروبا الحديثة. حقيقة اهتم محمد علي بالكتب، لكن اهتمامه هذا لم يكن إلا بمقدار ما كانت تنفعه في إتقان فن الحكم. لقد ترجمت وقرأت عليه كتب نابليون، لكنه أصغى بإعجاب أقل إلى مؤلفات ميكيافيللي التي كان وزيره الأرمني أرتين يترجمها له بمعدل عشر صفحات في اليوم. وفي اليوم الرابع استوقفه محمد علي قائلا: «إنني أرى بوضوح أنه ليس لدى ميكيافيللي ما يمكنني أن أتعلمه منه. فأنا أعرف من الحيل فوق ما يعرف .... فلا داعي للاستمرار في ترجمته.» غير أن الدرس القائل بأن على الحاكم تحطيم أولئك الذين رفعوه إلى الحكم كان من الدروس التي تعلمها بدون قراءة ميكيافيللي.

أما ما يقال عن مشروع محمد علي وإنشاء إمبراطورية عربية فإننا نلحظ أن كثيرا من المؤرخين يدعون أن محمد علي كان يخطط فعلا لإنشاء إمبراطورية عربية. فيقول جورج أنطونيوس George Antonius مثلا في كتابه «يقظة العرب» أو The Arab Awakening أن «مشروع محمد علي الذي يرمي إلى تشكيل إمبراطورية عربية يستقطعها من بلاد السلطان أخفق لأنه اصطدم بمعارضة اللورد بالمرستون Palmerston «وزير خارجية إنجلترا، فتحطم، ولكنه أوشك أن يحققه بفتح بلاد الشام». ولكن علينا أن نتبين حقيقة الأمر ونجيب عن السؤال التالي وهو: هل كان محمد علي يهدف فعلا إلى إنشاء إمبراطورية عربية؟ في الواقع ليس في كلمات محمد علي أو في سياسته ما يشير إلى أنه كان يسعى لإقامة وحدة عربية. فمحمد علي الذي تكلم عشرات المرات عن مقاصده من الحرب السورية، لم يذكر مسألة وحدة العرب وتحريرهم، ونستدل على ذلك من مجموعة الرسائل التي تبادلها مع ابنه إبراهيم وجيشه وأعيان البلاد، وهي التي

نشرها الدكتور أسد رستم في عدة مجلدات بعنوان المحفوظات الملكية المصرية.

ولقد أدت قلة الحجج لدى القائلين بعروبة محمد علي إلى أن ينسبوا تلك العروبة إلى ابنه إبراهيم، فقد جاء إلى مصر يافعا، وترحل بين البلدان العربية، ولذلك بايعه هؤلاء بزعامة الفكرة العربية، ونسبوا إليه الفضل في وضع أسس الجامعة العربية. ونلاحظ أن القول بمقاصد إبراهيم العربية جاء إلينا عن طريق الأجانب، ممن صحبوا إبراهيم، لا من طريق كتاباته ورسائله. فقد ذكر الكاتبان كادلفين وبارو في كتابهما «حرب مصر ضد الباب العالي في سورية والأناضول سنة ١٨٣١-١٨٣٣) أن إبراهيم سئل وهو يحاصر عكا عن المدى الذي ستقف عنده فتوحاته، فأجاب: «إلى حيث يوجد أناس يتكلمون العربية». كما قابله زائر فرنسي وهو البارون بوالوكونت Boisleconte بالقرب من طرسوس بالأناضول عام ١٨٣٣ وذكر عنه أن «إبراهيم باشا يجاهر علنا بأنه ينوي إحياء القومية العربية، وإعطاء العرب حقوقهم، وإسناد المناصب إليهم». وقال إن إبراهيم فاخر بأمجاد العرب في منشوراته التي وزعها على جنوده في الحملة السورية، وكان يدعوهم إلى تحقيق الوحدة تحت لواء أبيه. وقيل إنه سئل مرة كيف تطعن في الأتراك وأنت منهم؟ فأجاب: «أنا لست تركيا، فإني جئت مصر صبيا، ومنذ ذلك الحين قد مصرتني شمسها وغيرت دمي وجعلته دما عربيا». ولكن يظهر أن عروبة إبراهيم هذه لم تكن أمرا جديا ولم تكن مساعيه لوحدة الناطقين بالضاد تختلف عن مساعي المماليك. ولو عدنا إلى رسائل إبراهيم التي بعث بها إلى أبيه وإلى مرؤوسيه أثناء حربه في سورية، نجد أنه أغفل ذكر الوحدة العربية في حديثه عن غايات حملته، ثم كتب إلى أبيه وهو يحاصر عكا عام ١٨٣١ ينفي ما يشاع عن أهدافه.

واستنادا إلى الأدلة التاريخية، لم يكن محمد علي عربيا ولكنه كان عثمانيا يتكلم التركية ويجهل العربية حتى أن جمال الدين الأفغاني سماه «الأمي الأكبر»، ولم يطرأ على تفكيره قط إقامة إمبراطورية عربية تعتمد أساسا على العرب. حقيقة أن محمد علي قام بحروبه وتوسعاته في بلاد عربية ومنحها درجة من الاستقلال السياسي وأنشأ الجيوش المصرية والسورية، ولكن إذا تتبعنا الظروف التي دفعت محمد علي إلى القيام بهذه التوسعات وجدنا أنها تبعدنا كثيرا عما ذهب إليه هؤلاء المؤرخون. ومن المستحيل أن ينسب أي تفكير قومي

عربي إلى محمد علي وهو الذي كان يفاوض فرنسا على غزو الجزائر لحسابها وبأموالها. وما نميل على تأكيده بعد ذلك هو أن محمد علي كان يهدف إلى السيطرة على الخلافة الإسلامية والجلوس محل الخليفة العثماني في القسطنطينية. ومما يدعم هذا الرأي ما كتبه هنري دودويل Dodwell كتابه «مؤسس مصر الحديثة» بأن «فكرة محمد علي لم تكن متجهة إلى إنشاء وحدة عربية داخل دائرة الإسلام، بل أن يصبح زعيم الإسلام الأشهر المشار إليه بالبنان وأن ينادي به الناس كإمام لهم».

كما كتب الكولونيل باتريك كامبل Campbell قنصل إنجلترا في مصر، في إحدى مراسلاته مع حكومته يقول بأن محمد علي كان يفكر في موضوع الخلافة الإسلامية، وأن هذا التفكير كان قد بدأ يظهر إلى حيز الوجود في عام ١٨٣٣. وأكد كامبل بأن الكونت بروكش أوستن Prokesch-Osten ممثل النمسا لدى اليونان والذي وصل في بعثة خاصة إلى مصر من قبل الحكومة النمساوية في ٢ إبريل عام ١٨٣٣، قد اقترح عليه مسألة الخلافة، ولكن الحكومة النمساوية نفت أنها كلفت أوستن بالتحدث إلى محمد علي في هذا المشروع. وعلى كل حال، ومهما بلغ الاعتقاد بوجود تأييد أجنبي للفكرة، كان في الفكرة نفسها ما يغري باعتناقها. وهكذا تصور خصومه خطأ، وعلى رأسهم اللورد بالمرستون، بأن محمد علي أراد بفتوحاته إقامة إمبراطورية عربية، وكان هذا التوهم من جانب بريطانيا هو أحد الأسباب التي دفعتها إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية والأساطيل البحرية للحد من سيطرة محمد علي والقضاء على حركته التوسعية والحيلولة دون إحلال ملك عربي محل تركيا في السيطرة على طريق الهند.

ولكن بريطانيا لم تدرك أن محمد علي لم يكن هو الشخص الذي يستطيع تحقيق ذلك لظروف تتعلق به شخصيا، فلقد كان رجلا تركيا غريبا عن العرب، كما أن الفكرة العربية لم تكن واضحة وضوحا تاما في ذلك الوقت، وإذا كنا نسوق هذا الأمر للتدليل على رأينا بالنسبة لمحمد علي، فإننا نستدل به من ناحية أخرى على مدى تخوف بريطانيا من فكرة القومية العربية في هذه الفترة المبكرة من تاريخ القرن التاسع عشر. فالسياسة البريطانية في القرن التاسع عشر لم تتغير كثيرا عن سياسة بريطانيا المعاصرة إزاء فكرة القومية العربية التي ما تزال تشعر بأنها خطر يهدد مصالحها في الشرق الأوسط، كما أن موقفها من الثورة العربية في مطلع القرن العشرين لا يخرج بأي حال من الأحوال عن نطاق السياسة.

طوَّف بنا الدكتور عمر عبد العزيز عصر محمد علي، وأوضح لنا بعض ملامح شخصية هذا الرجل الطموح الذي جاء إلى مصر وسعى رويدا رويدا حتى تملَّك من حكمها، وإذا بمصر تصبح أصغر من طموحاته، فبدأ ينظر خارج حدودها ويتجه شمالا وجنوبا وشرقا، وربما كان أبرز ما ذُكر أن هناك أسبابا وراء نجاح محمد علي، وأنه بذل جهودا في سبيل تنظيم مصر مرتبطة بنظام الإنتاج الزراعي ونظام ملكية الأرض، وأذكر أن أحد أساتذتنا عليه رحمة الله الأستاذ الكبير الدكتور الحتّ كان يدرس لنا تاريخ مصر الاقتصادي ونحن طلاب، وأفاض في ذكر أنواع الأراضي التي جاء بها محمد علي مثل مسموح المصاطب ومسموح المشايخ ورزقة بلا مال وأبعدية، وأنواع كثيرة من الأراضي لكن في النهاية هو الذي يسيطر عليها كرأس الدولة.

كذلك وضع محمد علي بداية لنظام تعليمي حديث وأقام مؤسسة عسكرية ممثلة في جيش قوي ووضع نُصب عينيه أن تكون مصر لأبنائه من بعده واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٢-١٩٥٣، لكن أبرز ما قيل هو سلبيات عهد محمد علي، فهذه هي النقطة الهامة التي استهللنا بها حديثنا عندما قلنا ما له وما عليه، ولعل أبرز السلبيات أنه فتح مصر أمام الاستعمار الأوروبي، وقضى على سلطة رجال الدين والذين كانوا القوة المؤثرة في المجتمع، وأهم نقطة ينبغي أن ننتبه إليها هي أنه سلب المصريين القدرة على مواجهة مظالم الحكام، فقد انتهى حكم محمد علي - والذي كان يريد أن يكون خليفة للمسلمين - عام ١٨٤٨، إلا أن هذا الشعور استمر طويلا بعده.

والآن، نقدم أستاذنا الدكتور يونان لبيب رزق، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر والمؤرخ الوطني الكبير الذي تجلت وطنيته في مواضع كثيرة، ونحن نعتبر مجيئه إلينا في الإسكندرية مكسبا سواء في مكتبة الإسكندرية أو في جامعة الإسكندرية، وهو غني عن التعريف، وقد أبلى بلاء حسنا في موقعة طابا الدبلوماسية، وكان له القَدَح المُعلَّى في الحديث عنها وعن حقوق مصر التاريخية فيها، وهو من المراجع الهامة في كل ما يتعلق بحدود مصر خاصة الحدود الجنوبية مع السودان الشقيق والحدود الغربية مع ليبيا الشقيقة وكل ما يتعلق بحدود مصر بشكل عام. وقد توجته مصر بأكبر جائزة في مصر بأكملها «جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية» حيث احتفلت به مكتبة الإسكندرية، ونحن نسعد به دائما وستزداد سعادتنا عندما يحدثنا عن عصر محمد علي ما له وما عليه.

اسمحوا لي أن أبدأ حديثي معكم بتجربة شخصية، وهناك صفة لي- أنا دائما لست حريصا على ذكرها - وهي أنني عضو في مجلس الشورى، منذ عامين أو ثلاثة لا أذكر، جاءت خطبة الرئيس مبارك في افتتاح الدورة الجديدة لمجلسي الشعب والشورى، جاء في هذه الخطبة حديث عن التحديث، وكل مجلس من المجلسين يعد ردا على الخطبة، وحدث أن رئيس المجلس السابق الدكتور مصطفى كمال حلمي دعاني وطلب مني وضع الخلفية التاريخية للتحديث في مصر، فرحبت ووضعت الخلفية التاريخية المطلوبة كما أراها، وأعطيتها له وانتظرت إصدار التقرير فلم أجد حرفا واحدا مما كتبت! وفي الحقيقية، وجدتها اليوم فرصة لأن أعرض عليكم ملخصا سريعا لهذه الخلفية التاريخية لتحكموا بيني وبين الحكومة! فقد كان رئيس مجلس الشورى يتصور أنني سأقدم تقريرا، وطريقتي في الكتابة هي ألا أقدم تقارير بل أضع أطروحة، أو قضية قد تكون خلافية.

وقد قلت أن المعلوم أن مصر خاضت في عصورها الحديثة أكثر من تجربة للتحديث، وأن عملية التحديث لا تجري كل بضع سنوات طالت أم قصرت، إنما هي عملية مستمرة تقوم على الأخذ بأسباب التقدم، فالتحديث لا ينسب إلى أشخاص مثل أن نقول تحديث محمد علي أو تحديث إسماعيل، فالتحديث عملية مستمرة، وقلت إن الحديث عن التحديث والإحساس بالحاجة إليه يزداد عند انتشار الشعور العام بأن ثمة تخلفا ظاهرا بين ما أصبح عليه العالم وبين ما توقفت عنده حركة التطور الوطني. وأنه عندنا دوما مشكلة، وهي أننا نربط دائما بين تجربة تحديثية أخرى جرت في نفس الوقت تقريبا بالشرق الأقصى وهي تجربة اليابان، وبينما نجحت تجربة اليابان إلى حد أغرى الزعيم مصطفى كامل في سنة ١٩٠٥ إلى أن يصدر كتابا يتحدث فيه عن هذه التجربة تحت عنوان «الشمس المشرقة»، لم تنجح التجربة المصرية بنفس القدر، وهو ما جعلني أضع الأطروحة متسائلا لماذا لم تنجح التجربة المصرية؟ وأجبت بأن الأسباب في تقديري أنه بينما غلب في مصر الطابع التغريبي Westernization سواء في العملية التي قام بها محمد علي أو إسماعيل بعد ذلك فقد غلب في اليابان الطابع التحديثي وقلت إن الفارق كبير، فالفارق كبير بين ما حدث في مصر من تغريب، وما حدث في اليابان من تحديث. وبعد أن قلت هذا الكلام أحسست أنني وقعت في مأزق لأنني أصبحت مطالبا أن أدلل عليه، فقلت إن التغريب يقوم على النقل دون تطوير ما هو قائم مما

يؤدي إلى الازدواجية وما يستتبعها من صراع بين القديم والجديد الأمر الذي تعددت أشكاله بالنسبة لتجربة محمد علي، ومن بين هذه الأشكال فعلى الرغم من أن الأزهر باعتباره المؤسسة العلمية الكبرى قبل عصر محمد علي، كان قد بدأ يخطو خطوات محسوسة خلال القرن الثامن عشر الأمر الذي سجله أحد الباحثين تحت عنوان «الحركة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر» وأثبت فيه هذه الحقيقة في الفصل الأخير من رسالته تحت عنوان «تيار التجديد الفكري»، فضل محمد علي الأخذ بأسباب التعليم الغربية، عندما لجأ إلى إقامة التعليم المدني ابتدائي وتجهيزي ومدارس عليا، وترك الجامعة العتيدة الأزهر على ما هي عليه، تبع ذلك ازدواجية في التعليم كانت من أهم أسباب تأخره خلال القرن التالي، وظلت هذه الازدواجية بين التعليم الديني والتعليم المدني موجودة طوال الوقت.

ولم يحدث هذا في الغرب، ففي العصور الوسطى كانت هناك كل هذه الجامعات التي نسمع عنها الآن مثل كمبريدج وأكسفورد والسوربون وغيرها كلها جامعات تنتمي أصلا إلى العصور الوسطى، لكن تغيرت إلى الأخذ بأسباب الحداثة، وهي التي أصبحت منابر للعلم الحديث، لكن في مصر توجد ازدواجية في التعليم تعليم حديث وتعليم ديني.

في الميدان الاجتماعي بينما لم تتخل أمة مثل اليابان عن عاداتها الاجتماعية القديمة في الزي وفي الأثاث وفي نظام الأسرة وحتى في طريقة التحية، فبالنسبة لنا عرفت شريحة كبيرة من المصريين تغيرات انقلابية في هذه الجوانب بالاتجاه نحو ما كان ولا يزال ربما يُسمى بالفرنجة، وأصبح لدينا دومًا نمطان من الحياة، نمط إفرنجي ونمط بلدي، وقد خلق ذلك شكلاً آخر من أشكال الازدواجية.

وفي الحياة الاقتصادية، كان مؤرخ أمريكي اسمه بيتر جران كان قد ألف كتابا عن الجذور الإسلامية للاقتصاد المصري، وقد أثبت ما قاله أيضا علماء الحملة الفرنسية في كتاب «وصف مصر»، قال بيتر جران إن مصر كانت تتمتع باقتصاد متماسك قبل محمد علي زراعي صناعي تجاري، وكانت توجد صناعة المنسوجات التي كان لها مراكز كبيرة في أسيوط والفيوم ومنوف والمحلة الكبرى ورشيد ودمياط وكانت تصدر جانبا كبيرا من إنتاجها إلى الشام وأفريقيا وبعض بلدان البحر المتوسط. وبدلا من أن يطور محمد علي هذه الصناعات مثلما حدث

في الغرب عندما أنشأ أصحاب طوائف الحرف المصانع الكبرى، وتحول صبيانهم إلى عمال بأجر، إلا أن ذلك لم يحدث في بلادنا، فما حدث في بلادنا هو أن محمد علي أخذ بنظام المصنع مباشرة وترك أصحاب الطوائف كما هم يأكلون بعضهم البعض ويتآكلون في نفس الوقت. وبالنسبة لنظام المصنع، فلم يقم به محمد علي من الداخل وإنما استورده من الخارج، ولم يكتف باستيراد آلات هذه المصانع، بل استورد أيضا الخبراء والعمال، لدرجة أن أحد هذه المصانع والذي أنشئ في بولاق كان اسمه مصنع مالطة لأن أغلب العمال الذين أتى بهم في هذا المصنع كانوا من جزيرة مالطة.

كان هذا هو الجانب الأول من جوانب الفرق بين التحديث والتغريب، الجانب الثاني هو أنه إذا كان التغريب يحدث عادة من أعلى وهذه هي مشكلة مصر، فتحديث مصر ينسب إلى محمد علي أو إلى إسماعيل أو إلى جمال عبد الناصر، ولم يقل أحد مثلا إن تحديث مصر تم على يد الطبقة البورجوازية ولا إن تحديث مصر تم على يد الرأسمالية الجديدة، لم يتحدث أحد عن تحديث مصر من أدنى لأنه دائما التحديث في مصر من أعلى.

وقد اختلفنا في هذه المسألة عن اليابان مثلا، فتجربة اليابان نجحت في خلق آلية قوى اجتماعية، والفرق بين تجربة من أعلى وتجربة من أدنى، وعندما تُضرب التجربة الآتية من أعلى تنهار وقد حدث ذلك في أيام محمد علي نتيجة للتدخل البريطاني ومؤتمر لندن إلى آخره، وحدثت في أيام إسماعيل نتيجة أيضا لخلعه إلى آخره، حدث في أيام عبد الناصر بعد حرب ١٩٦٧، ولا أظن أن ما حدث لنا رغم ذلك يساوي الضرب بالسلاح الذري مثلما حدث مع اليابانيين، فما حدث لنا رغم كل مآسيه يعد محتملا بالمقارنة لما حدث لليابان سنة ١٩٤٥، لكن على الرغم من ذلك، لم يمض إلا وقت قصير حتى كانت اليابان قد استردت عافيتها الاقتصادية، لأن المسألة لم تكن هيروهيتو ولا أي إمبراطور من أباطرة اليابان وإنما كانت الطبقة الاجتماعية التي جرى من خلالها التحديث، وأنا لا أقارن بألمانيا لأنها تنتمي للغرب إلا أنها هزمت هي الأخرى، وقامت بعد ذلك لتكون في القاطرة التي تقود الاقتصاد الأوروبي، لكن أنا أقارن باليابان على أساس أنه في نفس الوقت الذي كان يجري فيه التحديث في مصر جرى فيه التحديث في اليابان وربما كانت اليابان أحدث قليلا.

كان هذا هو مضمون ما أرسلته لمجلس الشورى ولم يهتم به أحد.

إذن، فقضية التحديث والتغريب كانت قضية أهتم بها وأود أن أستكملها وأقول إن مشكلة محمد علي مع التحديث أنه ضرب الطبقة الوسطى، لأن التحديث في أوروبا جرى من خلال البورجوازية بمختلف شرائحها، أما محمد علي فإنه بدلا من أن يشجع الطبقة الوسطى التي كانت قائمة مثل رؤساء طوائف الحرف الإنتاجية الذين أصبحوا في أوروبا أصحاب مصانع، والمثقفين الذين كان المفروض أن يحول ثقافتهم الدينية إلى ثقافة علمانية، والأوضاع الاجتماعية الأخرى، قضى محمد علي على الطبقة الوسطى من خلال نظام الاحتكار، احتكار تجاري واحتكار صناعي بل واحتكار سياسي، ففي أوروبا دخل أهل الطبقة الوسطى الذين أصبحوا رجال اقتصاد السياسة رغم أنفهم وأنف النظام السياسي القديم، وكما يقال إن الثورة الفرنسية الكبرى سنة ١٧٨٩ هي ثورة حلول الطبقة الوسطى محل الإقطاعيين القدامى أو بقايا الإقطاعيين، وهذا ما لم يحدث في مصر، فقد ضُربت الطبقة الوسطى تماما، إذ أزال محمد علي طبقة التجار وأصحاب الطوائف والعلماء والملتزمين وغيرهم، وكان مطلوبا أن يأتي آخرون ليحلوا محل هؤلاء ولكن لم يحدث ذلك، ومكثت مصر فترة طويلة حتى ظهور طبقة وسطى جديدة.

ولم يكن لدى المصريين استعداد للمشاركة في الحكم، إلا أنه كان من المفروض أن تفرز التجربة نفسها أفرادا صالحين للحكم، وأيام نابليون عندما أراد البعض أن يجعلوا الشيخ العرايشي واليا على القاهرة، رفض نابليون وقال لهم إن المصريين لا يصلحون للحكم لأن العامة لا يهابونهم! لكن كان من الواجب على التحديث في عصر محمد علي أن يساعد على إكساب المصريين أصول الحكم مثلما جعل التحديث في الغرب الإقطاعيين يرحلون ليحل محلهم أبناء الطبقة البورجوازية بكل زخمهم، كان منتظرا من محمد علي أن يفعل هذا بالنسبة للطبقة السياسية.

وقد استهلك الأمر وقتا طويلا حتى عهد الوالي سعيد باشا، وكان لي أستاذ جليل اسمه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم كان متخصصا في هذه الفترة، وكان يروي لنا رواية طريفة، ففي أيام سعيد باشا، في إحدى قرى محافظة الغربية نصبوا شيخا للبلد وأعطوه نفوذا أعلى من نفوذ منصب العمدة، ففرح أهل المنطقة فرحا كبيرا وكانت حركتهم لا تهدأ دخولا وخروجا تحية له، فأزعجه هذا الأمر، فأمر

اثنين من القواصة – وهم الحرس – أن يقفوا في اليوم التالي منتظرين الناس، فإذا ما اقتربت الجموع من بابه عليهم أن يُعملوا فيهم العصا ويطردوهم صائحين بالتركية: «خرسيس نرسيس!!» ففعل الحرس ذلك وإذا بأول الهاربين هو شيخ البلد نفسه!!! وذلك لأن المصريون لم يكونوا معتادين على الحكم، وهذا خطأ من أخطاء محمد علي الذي لم يمرس المصريين على الحكم، ويعود الفضل في ذلك إلى سعيد باشا.

إذن، فقد أخطأ محمد علي في حق الطبقة الوسطى، وقد خلق لنا ذلك مشكلة وهي إننا وجدنا في مصر خصوصا بعد ملكية الأراضي الزراعية التي استقرت في عهد سعيد وظهور طبقة الأعيان الزراعيين، وجدنا طبقة عليا وطبقة دنيا والمنطقة الاجتماعية بين الطبقتين خاوية، وهو ما أدى في النهاية إلى أن يملأها الأوروبيون، لأنهم لم يجدوا منافسة تُذكر، فهم لم يستطيعوا فعل ذلك في اليابان مثلا، لأن الطبقة الوسطى الاجتماعية اليابانية كانت قادرة على منافستهم داخل وخارج اليابان، أما هنا فلم يتصدَّ أحد لمنافستهم، فجاءنا الأجانب من كل حدب وصوب من يونانيين وإيطاليين وفرنسيين وإنجليز وبلجيك وغيرهم، لدرجة أن كانت لهم محاكمهم المخصوصة التي أطلق عليها «المحاكم المختلطة»، فقد حدث خلل في التركيبة الاجتماعية فيما بين رأس المجتمع وقدميه.

وعلى الرغم من أن محمد علي كانت له جوانبه السلبية التي أطرحها طوال الوقت، كانت له جوانبه الإيجابية، واسمحوا لي أن أسجل في هذه المناسبة إيجابيتين على الأقل، الإيجابية الأولى تتعلق بهذه المدينة الجميلة التي نجتمع فيها «الإسكندرية»، فالإسكندرية خلال العصر العثماني كان دورها قد ضعف كثيرا خصوصا بعد ردم خليج الإسكندرية الذي أعيد حفره بعد ذلك ليصبح «ترعة المحمودية»، وبعد أن أصبح الاعتماد على المياه العذبة عن طريق صهاريج مياه من الأمطار، وقبيل محمد علي، دخل الإسكندرية عدد قليل من السفن خصوصا من المدن الإيطالية ومن الموانئ الفرنسية بينما كان الميناء الرئيسي للتجارة المصرية في ذلك الوقت دمياط، لأن دمياط وجهتها وجهة شرقية، أما الإسكندرية فبحكم تكوينها ووضعها فوجهتها وجهة غربية، فالإسكندرية بحر متوسطية، أما دمياط فمن الممكن أن نقول إنها شامية أو تركية على الرغم من وقوعها على البحر المتوسط، وبالتالي انتعشت دمياط قبل محمد علي، لكن بعد

مجيء محمد علي بدأت الإسكندرية تكتسب مكانتها القديمة. صحيح أن ذلك أدى إلى هجرة أعداد كبيرة إليها، وأول أمواج المهاجرين جاءتها من البحر المتوسط مثل المالطيين والقبارصة والكريتيين - وتذكرون طبعا حادثة ١١ يونية التي جرت بين مالطي ومكاري مصري - فالمالطيون وحدهم كانوا جالية كبيرة، لكن بترتيب عددي كان اليونانيون ومعهم شعوب البحر المتوسط هذه هم الأكثر عددا يليهم الإيطاليون ثم الفرنسيون.

وبغض النظر عما ترتب من جراء ذلك بخصوص الطابع الأجنبي للإسكندرية، وأصبحت هناك أحياء شعبية وأحياء أجنبية واستأثر بخط الرمل الأجانب وبُني على أحدث طراز في حين عانت بقية الأحياء من الفقر، لكن ما فعله محمد علي أدى في النهاية إلى عودة الإسكندرية لتلعب دورا كعنصر أساسي من عناصر البحر المتوسط، وهو الدور الذي تمثل مكتبة الإسكندرية رمزه. وعندي حكاية كنت أتمنى حضور الدكتور إسماعيل سراج الدين لأنه يذكرها معي، فعندما عُرض قانون مكتبة الإسكندرية على مجلس الشورى كان مذكورا في القانون أن المكتبة لها دور في الشرق الأوسط، فاعترضت واحتججت وقلت إن الشرق الأوسط تعبير لا يحبه أحد، فلماذا لا نعود إلى الحقيقة ونقول إنه سيصبح لها دور في البحر المتوسط مثلما كان الدور الدائم للإسكندرية؟ ففي الحقيقة، لم يخذلوني ولم يخذلوا كذلك واضع القانون فنص القانون على أن تقوم بدور «في البحر المتوسط والشرق الأوسط»، وصدر القانون بهذا النص. فالدور المتوسطي الذي لعبته الإسكندرية كان دورا على درجة كبيرة من الأهمية، ويعود الفضل في إعادة إحياء الإسكندرية إلى محمد علي.

النقطة الإيجابية الثانية التي تُذكر لمحمد علي أنه كان رجلا مستنيرا رغم أميته، فقد تعلم محمد علي القراءة والكتابة وهو يبلغ من العمر ٤٩ سنة، كان لو دور تنويري، وفي إحدى المرات كنت أقرأ في كتاب ألفه كلوت بك مؤسس قصر العيني المشهور وهو كتاب بعنوان «لمحة عامة إلى مصر»، وقد روى فيه حكاية عن محمد علي اسمحوا لي أن أنهي بها هذا الحديث هذا نصها: «ظهرت إبان حكم محمد علي الكبير امرأة تزعم القدرة على الإنباء بالغيب، فالتف الناس حولها وأصبح كثيرون من الضباط والرؤساء من مريديها، وكانوا يقولون أنها تستخدم الجن، ولما استفحل أمر هذه الدجالة وارتفع شأنها وخشي محمد علي خطرها،

استدعاها إلى قصره وأظهر لها رغبته في الحديث مع جنيِّها، فرضيت أن تطلعه على ما خُصت به من قوة وسلطان، كان الوقت ليلا وأطفئت أنوار الحجرة التي كان ضباط الجند مجتمعين بها، كان محمد علي قد أمر أتباعه أن يوافوه بالمصباح بمجرد طلبه منهم، فلما دعت المرأة جنيِّها أجابها على سؤالها بما يشبه الصوت المنبعث من داخل المغارة، فوقع في وهم السامعين أنهم يسمعون صوتا منبعثا من جدار الحجرة، ثم قدمت يدها ليلثمها الباشا موهمة إياه أنها يد الجن الذي تستخدمه، ولكن لم يكد محمد علي أن يقبض على يدها حتى صاح «الشموع.. الشموع» فلما أضاء المكان إذا باليد يد المرأة نفسها، وحينما رأت انكشاف حيلتها توسلت إليه أن يعفو عنها». بقية القصة تقول إن الحاضرين- وهو المناخ الذي يعمل فيه داعية التحديث- بدلا من أن يستهجنوا عمل المرأة رأوا فيما فعل محمد علي كما يقول نص الموضوع «خروجا على الدين وتحقيرا لمبادئه، وأخذوا يرمرون مستائين فخطب فيهم مبينا خطأهم وزاد على ذلك بأن أمر بإلقاء المرأة في النيل، أراد الضباط ممانعته، ولكنه تغلب عليهم قائلا: إن كان الجن في خدمتها كما تزعم، فلن يتركها تموت غرقا في النيل، وإن لم يكن لها صاحب من الجن فإن ما تلقاه هو الجزاء الحق لاجترائها على التغرير بالناس من غير خوف ولا حياء». وراحت الدجالة ضحية رؤية محمد علي المستنيرة.

فتحي أبو عيانة

نشكر الدكتور يونان لبيب رزق على التعمق الفلسفي المتوقع من مؤرخ كبير عندما تفضل بالحديث عن مقارنة التحديث بين مصر واليابان، وكيف أن التحديث في مصر كان غربي التوجه، أو تغريبيا Westernization إنما في اليابان كان modernization أو تحديثًا بمعنى الكلمة، وأشار بذكاء شديد إلى ما يتعمق في مصر المحروسة وهي الازدواجية التي تميز حياتنا، والتي بدأت بمحمد علي بين ازدواجية في التعليم الديني والتعليم المدني، والازدواجية بين ما هو إفرنجي وما هو بلدي، وأعتقد أنها تتعمق في الشخصية المصرية حتى الآن والتي تتمثل فيما يُعرف بعقدة الخواجة.

كما تمت الإشارة إلى البعد الاقتصادي الذي تميزت به مصر في عهد محمد علي، وكيف أنه كان لا يهتم بالبشر وإنما كان يهتم بالحجر وبالآلة وبالمصنع، ومن هنا جاء ما يُعرف بالتغريب الذي عرفته مصر في عهده، وأضاف أن قضية

التحديث كانت مشكلة هامة في عهد محمد علي لأن المصريين لم يتمرسوا في عهده على الحكم لأن هناك خللا جسيما أحدثه محمد علي من خلال احتكاره الاقتصادي والسياسي عندما ظهر المجتمع المصري بقمة الهرم وقاعدته، أما الجزء الأوسط الذي يمثل العمود الفقري للمجتمع فقد تولاه الأوروبيون عندما وفدوا إلى مصر من كل أنحاء البحر المتوسط وأوروبا.

كما أشار الدكتور يونان لبيب رزق إلى إيجابيتين سريعتين في عصر محمد علي، الأولى كانت عن مدينة الإسكندرية التي جعلها محمد علي الميناء الأول لمصر من خلال إنشاء الميناء ومن خلال إنشاء ترعة المحمودية، والثانية تختص بكون محمد علي مستنيرا على الرغم من أنه كان أميا وأرجو ألا يأخذ المسئولون عن محو الأمية في مصر هذا الكلام ويطبقونه وتتوقف محو الأمية في مصر، ولعل قصة المرأة الدجالة كانت خير مثال أنهى به حديثه، وإن كانت المرأة الدجالة للأسف مازالت تعمل في مصر حتى الآن بأوجه متعددة.

سعيد حسن
(باحث واستشاري في النقل البحري)

نطالبكم تاريخيا بالبحث وإحضار ولو نبذة صغيرة من رفات جنود مصر الذين حاربوا في الدرعية وفي المكسيك وفي شبه جزيرة القرم وفي البحر الأسود وفي حروب المورة ونفارين؟

أرجو التكرم بالإجابة عن أسباب نشأة إخوان الصفا والمحافل الماسونية منذ سنة ١٨٢٥ في عصر محمد علي ومدى وجودهم الآن ومدى اتصالهم بالحركة الصهيونية العالمية منذ هذا التاريخ؟

لو لم يأتِ القدر بمحمد علي وتمت الرئاسة إلى الزعيم عمر مكرم أو الشيخ الشرقاوي، ولو لم يُعزل الوالي خورشيد باشا، ماذا كان التصور لمستقبل مصر؟ الإجابة السريعة التي سمعتها على هذا السؤال تحديدا من قبل هو إن مصر كانت ستتشابه مع اليمن حاليا.

عبد الفتاح متولي

طرحت المحاضرة التي قرأتها مشكورة الدكتورة لطيفة سالم تساؤلات كنت أود لو أسمع إجاباتها منها أو من الدكتور يونان لبيب رزق.

محمود راشد

كم عدد سكان مصر في بداية عهد محمد علي سنة ١٨٠٥؟، كذلك، هل

كانت مذبحة المماليك سنة ١٨١١ بموافقة السلطان حيث إن المماليك كانوا السلطة الرسمية الثالثة للحكم بعد الوالي والديوان؟ أرجو توضيح هذه النقطة.

يسري حافظ
(عضو جمعية أصدقاء المكتبة)

لماذا يُطلق على الاحتلال العثماني «فتح عثماني» بينما يُطلق على الاحتلال الفرنسي والإنجليزي «احتلالا»، على الرغم من أن كلا منهما «احتلال».

محمد عبد الحميد السيد

ما هي حقيقة التحديث؟ وكيف ننظر إلى حقيقة التحديث؟ وكنت قد دعيت منذ فترة إلى مؤتمر في هذا المكان بعنوان «التراث المعماري والهوية الثقافية» وتم عرض أروع المباني في الإسكندرية عموما وكانت التصميمات بالكامل لفنانين أوروبيين، فعلى يد أي معلم تعلم هؤلاء الأوروبيون؟ فاستنتجت أنهم تعلموا على يد مجهولين أو متجاهلين ولكن أعمالهم ترمز إليهم، ولكي نحق الحق ونوثق الفكر لصاحبه الحقيقي ونضمن له حفظ هويته، وبحثت فوجدت أنه منذ ألف عام تقريبا كانت أوروبا تتخبط في الجهل حتى فتحت الأندلس وكان الطفل الأندلسي يقرأ ويكتب وكان كبار الفرنجة - كما ينص الكتاب - لا يقرأون ولا يكتبون، وكانت الأرصفة في الشوارع الأندلسية مزينة بالفسيفساء والمباني الشامخة يشع منها نور الفن والعلم المعماري والهندسي الزخرفي وكان كبار الفرنجة يسكنون المساكن البسيطة. فعلمت أنهم تعلموا على يد من شيد الروائع في الأندلس، وهي إسبانيا حاليا، ولدي صور ترجع في كتاب «عالم الفكر» لهذا ومن أمثلتها جامع قرطبة وإشبيلية، ومبانٍ كثيرة وكل هذا يرجع إلى نتاج قيام الدولة الأموية، فأرجو أن يوثق التراث المعماري إلى أصحابه ومعلميه وليس التلاميذ، وأن نرجع الحدود الثقافية إلى من ابتدع الثقافة والعلم، ولنا في ابن سينا عبرة كبيرة، فيقولون أن الإنجليز هم أهل الطب ونسينا أنهم تعلموا على يد أوراق وليس لسان العالم الكبير ابن سينا، وظلوا يتعلمون من أوراقه ٤٠٠ عام دون إضافة أو تعديل، ووضعوا له تمثالا تقديرا له في الساحة عندهم، وأذكر أيضا أن الأرقام الإنجليزية هي أصلا أرقام عربية لكن سُلبت منا، فأرجو التوضيح حتى لا نستيقظ لنجد من يقولون أنهم أصحاب الأهرام!

سعد مهلل
(مدرس اللغة العربية ومشرف النشاط الثقافي بمدرسة الرمل الثانوية للبنين وعضو جمعية أصدقاء المكتبة)

أعتقد أنه من الدروس المستفادة من إلقاء الضوء على تلك الحقبة التاريخية التي تفضلتم في إيجاز بإلقاء الضوء عليها هي إنارة الوعي عند الناس حتى يعرفوا ما كان وينتبهوا إلى ما هو كائن ويحذروا مما سوف يكون، وسؤالي هو إلى أي مدى نجح محمد علي في استغلال المناخ العام السائد آنذاك، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا؟ وهل كانت هناك عقبات داخلية أو خارجية حاولت هدم نجاح محمد علي أو الوقوف أمام نجاحه وكيف تغلب عليها محمد علي؟

نيڤين عبد الجواد
(مرشدة سياحية)

فيما يتعلق بسياسة محمد علي مع أوروبا (السياسة الخارجية)، والتي مهدت للاحتلال الذي عانت منه مصر بعد ذلك، هل كان محمد علي قادرا على تجنب هذه السياسة وكيف وماذا كان يجب عليه أن يفعل؟ وكيف نستفيد من تجربة محمد علي في مجال السياسة الخارجية ونحن الآن في عصر العولمة والاحتلال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي لننجو بأنفسنا من سطوة الغرب؟

مارك عياد

كثير من الخرائط التي تظهر في الفضائيات العربية تصور خريطة مصر بدون منطقة حلايب، فخط العرض ٢٢ يسير أفقيا، أما عندما يصل إلى البحر الأحمر يرتفع عن خط ٢٢ ، رأيتها في الـ CNN والـ BCC والجزيرة، ألا يوجد إجماع دولي على أن حلايب مصرية؟

حسن نعمان سلام

أرجو أن ننتهز هذه الفرصة بمناشدة المسئولين برعاية بيت محمد علي بمدينة قولة في شمال اليونان، وكذلك التكية المصرية والأملاك الأخرى في جزيرة ثاسوس، وهي مهملة للغاية، والسيدة اليونانية المسئولة عن التكية اشتكت إلي وهي تظن أنني أحد المسئولين وطلبت مني أن أوصل صوتها إلى مصر، ولا أعرف ما إذا كانت هذه الأملاك فعليا تتبع وزارة الأوقاف المصرية أم لا؟

فتحي أبو عيانة

سيكون شيء عظيم إذا بحثنا عن ممتلكاتنا خارج مصر.

نرمين مراد
(الفرقة الثانية بقسم الآثار بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية)

أية دولة تمر في مراحلها بفترات تقدم كما تمر بفترات تأخر وتدهور، كما استمعنا عن محمد علي، فإنه كما كان له إنجازات كانت له أيضا إخفاقات، فبأي شيء نحكم عليه؟ وهل إنجازاته ممكن أن تشفع لإخفاقاته؟

منى حجاج
(أستاذ الآثار اليونانية الرومانية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ومنسق لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار بمكتبة الإسكندرية)

ليسمح لي أستاذ الجيل الدكتور يونان لبيب رزق في أن أختلف معه في مسألة أن محمد علي كان مستنيرا، فالحاكم المستنير لا يحكم بالقهر، ومحمد علي كان حاكما قاهرا للمصريين، ويحزنني كثيرا حين أذهب لزيارة القلعة في القاهرة أن أرى قاعة مجلس الحكم المزودة بمنحوتات تصور محمد علي ورجاله يجلسون والفلاح المصري بملابس متقطعة ومهربدة يقف وقفة ذليلة أمام الجالسين في الحكم، فمحمد علي في نظري وضع الرتوش الأخيرة لصورة الحكم القهري في مصر، وقد كان في إمكانه أن يضع مصر موضع الدولة المجرِّبة للديمقراطية، ولحكم الشعب ولكنه لم يفعل ذلك من أجل مصالحه الشخصية. ودائما ما كانت مشكلة مصر هي مشكلة نظم حكم، وتعثر حركة التحديث في مصر جاءت نتيجة نظم الحكم القهرية المتتابعة على تاريخ مصر، وهذا رأي خاص.

بخصوص موقف محمد علي من الإسكندرية، وأن تعد هذه من إيجابياته فأنا لي وقفة شخصية معها، فعصر محمد علي هو عصر تدمير تراث الإسكندرية المادي، ففي حركة العمران المهمومة المحمومة التي قامت في الإسكندرية في عصر محمد علي، راحت الجرافات تجرف آثار مصر وما يبقى منها يبحر إلى الخارج بعلم وبمعرفة وربما بأمر محمد علي، ففقدنا تراث الإسكندرية المادي بدءا من عصر محمد علي.

عائشة بركات
(باحثة دكتوراه في جامعة الإسكندرية)

تعليقي بالنسبة للتحديث في اليابان، كان لابد أن يحدث تحديث في اليابان لأنها دولة على الرغم من كونها كانت مغلقة على نفسها كل الإغلاق، إلا أنها كانت عبر منافذها تتصل بأوروبا وتتصل بالعلم وبقنواته عبر ناجازاكي.

فتحي أبو عيانة

إن اليابان متطرفة عن أوروبا، فهل تقصدين علاقتها بجنوب شرق آسيا أم علاقتها بأمريكا بعد ذلك؟ وأنا أحب بالمناسبة أن أعرف ما هو موضوع رسالة الدكتوراه؟

عائشة بركات
(باحثة دكتوراه في جامعة الإسكندرية)

موضوع رسالتي عن «دراسة مقارنة بين مصر واليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، أريد أن أقول إن اليابان كانت منغلقة، وكان بها دولة التوكوجاوا التي استمرت قرنين ونصف من الزمان منغلقة تماما عن الخارج، إلا أنه كان لها منفذان وكانت تسمح لدول معينة أن تخوض في هذه المنافذ، وعلى الرغم من ذلك فإن شبابها دائما كانوا متطلعين وكان ٧٠ ٪ من شعبها متعلما في خلال القرنين ونصف اللذين ذكرناها حتى مجيء دولة ميجي سنة ١٨٦٨، وكانوا يرسون قواعد التعليم ويهبون الأموال لتعليم أبنائهم بسخاء، وكانوا يبذلون من أجل ذلك كل غالٍ وثمين، فكان من الطبيعي أنه حين يحدث انفتاح على الغرب، أن تكون هناك أساسيات ويبدأون بالتحديث مباشرة، بخلافنا تماما.

فتحي أبو عيانة

هذا معناه أن في الفترة التي تحدث عنها الدكتور يونان لبيب رزق، كانت اليابان بالفعل متقدمة من حيث نسبة التعليم ومن حيث علاقتها بالخارج، ومن حيث تكوين أساس التقدم الاقتصادي والتعليمي في مجتمعها.

وديع فريد
(مهندس)

يقول البعض بأن اليابان أو ألمانيا استردتا قوتهما لأنه كان بهما عمالة وقاعدة صناعية، وأن مصر لم يكن بها قاعدة صناعية فقد كان المجتمع إقطاعيا فما تعليق الدكتور يونان لبيب رزق على ذلك؟

مصطفى عبد المجيد

هل يمكن الربط بين سياسة محمد علي في القضاء على الطبقة الوسطى في عهده وما يتم الآن فيما يُدعى بالخصخصة والقضاء التام على الهيكل الاقتصادي في مصر وأثره على انهيار وضياع الطبقة المتوسطة؟ فهذه المحاضرة لا بد من أن تكون لها فائدة، والتاريخ يمنحنا دروسا وهل يتكرر الماضي في الحاضر؟ فلم يكن محمد علي حاكما مصري الأصل، لكن الموجودين حاليا جميعا مصريون!

فتحي أبو عيانة

يريد الأستاذ مصطفى عبد المجيد أن نتعلم من درس التاريخ، ونأخذ منه العظة والموعظة لحاضرنا وربما لمستقبلنا؟

محمد عادل أبو الخير (أستاذ جامعي)

هل هناك معلومات عن حياة محمد علي الخاصة؟ وهل كان ملتزما أم أنه كان يعيش عيشة بذخ ومجون؟

عادل (المتحدث لم يذكر بقية اسمه)

ما رأي الدكتور يونان لبيب رزق في تفكير محمد علي عندما عرض حفر قناة السويس لأن البعض اعتبره عبقريا إذ إنه تنبأ برفضه هذا ما قد تسببه هذه القناة من مشكلات؟ بصيغة أخرى، نريد أن نعرف حول محمد علي وقناة السويس.

وجيه كامل (مهندس)

من هو محمد علي؟ وما هي المؤهلات والمواصفات التي على أساسها اختار السلطان العثماني محمد علي واليا على مصر وهو كان أميا؟

خالد كافوري

قيل إنه أثناء حكم سعيد كانت توجد طبقتان، طبقة الأعيان والطبقة السفلى وفي الوسط كان يوجد خواء، والسؤال هو هل كانت أعداد الأجانب القادمين إلى مصر غفيرة إلى الحد الكفيل بملء هذا الفراغ؟ والسؤال الثاني أين خريجو المدارس العليا وخريجو البعثات ومدارس الحكومة ولماذا لم يملأوا فراغ الطبقة الوسطى؟

محمد فؤاد خليل (صاحب شركة وعضو نادي روتاري إسكندرية راقودة)

من خلال اطلاعي، اتضح لي أن محمد علي باشا مقدوني من مقدونيا، أو ما بين مقدونيا وألبانيا، وبالرجوع إلى التاريخ نجد أن الإسكندر الأكبر كان من مقدونيا أيضا، فأنا أريد أن أتأكد من هذه المعلومة: هل محمد علي من مقدونيا فعلا؟ كذلك، أسس محمد علي الأسطول، وقام بتحديث مصر بهدف استعمار الخارج وتكوين إمبراطورية، وبالنسبة للإسكندر الأكبر كان نفس الأمر، فنريد أن نستوضح هذه الحقيقة.

رزق الله قزمان فانوس

تمت الإشارة إلى أن إدارة شئون الدولة كانت دومًا تحدث عن طريق أوامر عليا، وأنا أؤكد أن ذلك مازال موجودا حتى الآن، إذ يخرج المسئولون بتصريحات بعمل كذا بناءً على توجيهات فلان وعلان، مما يدفعني لأن أتساءل وماذا يفعلون هم إذن؟

جمال حجر

(عميد كلية الآداب جامعة الإسكندرية وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر)

في الحقيقة، إن الموضوع ذو شجون، ودرجنا على أن نتناوله من زوايا شتى، ولكن لا أدري لماذا في هذه المرة خطر على بالي هذا الخاطر وهو ألا تتفقون معي على أننا نتكلم عن شخص واحد يقود عملية التحديث في مصر في مطلع القرن التاسع عشر، ونلصق به من التهم ما نريد، ثم نحاول أن ننجو به فنصفح عنه بما نريد ثم نحاول أن نصور مرة أخرى أنه كان معجزة زمانه. مجرد إسناد الأمر إلى شخص واحد إنما يضرب تماما بمنهجية البحث التاريخي وبحركة الأمة وبحركات الجماعة وبالرؤية الشاملة، وانطلاقا من هذه الجزئية تحديدا، أعتقد أن المقارنة بين النهضة في مصر والنهضة في اليابان تصبح ظالمة لسبب واحد بسيط هو أن النهضة في مصر قادها رجل واحد والنهضة في اليابان قادتها أمة بكاملها.

في مصر، كان محمد علي على خلاف مع الزعامات المحلية، وعلى خلاف مع الدولة العثمانية صاحبة الشرعية، وعلى خلاف مع بعض الدول الأوروبية التي انتهزت الفرصة وضربته في مقتل حينما تهيأت هذه الفرصة، بينما الوضع في اليابان كان مختلفا تماما، فاليابان كانت تتحرك بكليتها في اتجاه واحد: لنا تراثنا ولنا ثقافتنا ولنا أيضا علوم الغرب. بينما كان محمد علي معجبا أشد الإعجاب بالتجربة الفرنسية، فحاول أن ينقلها كما هي، فلا فرنسا ساعدته إلى النهاية ولا إنجلترا تركته يستفيد منها.

يونان لبيب رزق

بخصوص مسألة رفات الجنود المصريين، فلا أظن أنها موجودة حتى الآن منذ عام ١٨١٨، إلا أن لو كان هناك شك في وجودها فسنطالب بهذا في الصحف.

موضوع «لو لم يأت محمد علي وذهبت الرئاسة لعمر مكرم»، فنحن في التاريخ لا نعتمد أبدا على «لو»، وإنما نتعامل مع الحقائق ونحاول أن نحللها.

بخصوص السؤال عن عدد سكان مصر في عهد محمد علي، كانت المرة الأولى التي يتم فيها إحصاء عدد سكان مصر كان عن طريق علماء الحملة الفرنسية، ولم يكن عدد السكان وإنما كان عدد البيوت، وقاموا بضرب عدد البيوت في خمسة أفراد لكل بيت فخرج متوسط عدد السكان حوالي ٣ مليون نسمة في ذلك الوقت.

بخصوص مسألة المماليك سنة ١٨١١، فأنا شخصيا أقرها، فقد حدثت أشياء شبيهة بهذا عند بناء الدول الحديثة في أوروبا، حيث تقوم الدولة الحديثة على

المركزية، والمركزية تدعو إلى التخلص من كل أسباب اللامركزية. وكان الالتزام سببًا من أسباب اللامركزية قضي عليه والمماليك كانوا سببا من أسباب اللامركزية فقضي عليهم، ما يثير الناس في هذا الموضوع هي الطريقة التي تم بها التخلص من هؤلاء المماليك. وفي أوروبا، تم التخلص من الإقطاعيين مثلا بمحاربتهم، لكن محمد علي دبر مذبحة للمماليك الذين كانوا عنصرًا من عناصر اللامركزية التي تمنع بناء الدولة الحديثة، وهناك من يقول إن بناء الدولة الحديثة بدأ سنة ١٨١١ أي بعد التخلص من المماليك. وهناك من عاب على محمد علي اتباع هذا الأسلوب، إلا أننا لو قرأنا تاريخ الجبرتي بإمعان، لوجدنا أن كثيرا من تلك الأحداث والمؤامرات والدسائس وغيرها كان يحدث، فلابد أن نحكم على العصور بمنطق عصرهم وليس بمنطق عصرنا.

بخصوص تسمية الاحتلال العثماني، فالمؤرخون يسمونه الفتح العثماني لأن المصريين رأوا أنهم هكذا سيكونون في إطار الدولة الإسلامية، فالدولة العثمانية امتداد للدولة الإسلامية، وكل ما حدث هو تغيير من سلطة إلى سلطة أخرى، فبالتالي هم يعتبرونه فتحا وليس احتلالا.

بخصوص حقيقة التحديث، فهناك حركة التطور الإنساني وهي الحركة التي لا تتوقف أبدا، فالفرق الأساسي بين الإنسان وبين سائر المخلوقات هي كونه مخلوقا متطورا، ويحدث في مكان ما درجة من التطور تفوق درجة التطور في مكان آخر، فقد مكثنا منعزلين تماما عما يحدث في أوروبا لمدة أربعة قرون تقريبا، في هذه القرون جرى عصر النهضة وحركة الإصلاح الديني والحركة العقلانية وظهرت الطباعة وظهر فلاسفة ألمانيا وإنجلترا، بالفعل حدث زخم شديد ونحن محلك سر، والتطور الذي حدث في أوروبا أحدث فجوة كبيرة ما بين ثقافة وثقافة وما بين حضارة وحضارة وكان هذا يتطلب ضرورة اللحاق بمن سبقونا بمعنى أننا نريد أن نكون في هذا العالم الحديث ومن هنا جاءت لفظة التحديث.

بخصوص دور العرب في النهضة مثل ابن سينا وابن الهيثم وغيرهم فنحن متفقون عليه، إلا أننا لا ينبغي أن نركن إليه، فمسألة أننا نشعر أننا الأساس وأنهم أخذوا منا وانتهى الموضوع، وماذا بعد ذلك؟ فهذه مسألة أخشى أن بها نوع من التخدير.

بخصوص استغلال محمد علي للمناخ العام، أقول إن المناخ كان مناخ تغيير، لأن ما حدث بعد الحملة الفرنسية أن سقط النظام القديم القائم، وكان النظام القديم يستمد شرعيته من حماية المصريين، وعندما أخفق كل من المماليك والعثمانيين في حماية المصريين، قال التاريخ إنه لابد في هذه الحالة من تغيير النظام، لكن كيفية حدوث ذلك كانت موضع التساؤل، وهل سيتم التغيير عن طريق التحديث وتطور اقتصادي كان لابد من أن نتركه حتى يستكمل أسباب تطوره؟ هل كان لابد من ترك أسباب النهضة تنبعث في العلوم والآداب والفكر عموما؟ في الحقيقة، فعل محمد علي هذا لأن احتمال التغيير كان قائما، وكما يقولون فإن دور البطل في التاريخ أنه يعي أن هناك تغييرات وأنه يقود هذه التغييرات وإنما المشكلة أنه يقودها بطريقته الخاصة. وقد قاد محمد علي التطوير في البلاد بالاحتكار، وإسماعيل قاد بطريقة «أريد أن أجعل مصر قطعة من أوروبا»، عبد الناصر قادها بطريق «التأميم» إلى آخره.

بخصوص السؤال عن منطقة حلايب، فلهذه المنطقة قصة، فقد كنت في عام ١٩٩١-١٩٩٢ كنت عضوًا في الوفد المصري الذي ذهب إلى الخرطوم مرتين ليتفاوض في موضوع حلايب، وفي أول جلسة حضرناها كنا في دار ضيافة، وكنا نحن نجلس في مكان ويجلسون هم في الجهة المقابلة، ووجدناهم يتصفحون مجلة في أيديهم ويتصفحونها وسيترقون النظر إليها، وظهر أن هذه المجلة هي مجلة «السياسة الدولية» وهي مجلة من المجلات العلمية المحترمة للغاية في مصر وتصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، كانت تعرض خريطة الحدود المصرية السودانية وبها ما ذكره الأستاذ مارك عياد وهو أن خط الحدود يقع فوق حلايب، بمعنى أن تصبح حلايب سودانية. ورفع هؤلاء المجلة والخريطة في وجوهنا قائلين بأن حلايب سودانية وباعتراف مجلة مصرية! وقد كان السيد عمرو موسى هو وزير الخارجية في هذا الوقت، وكان قد طلب مني - قبل أن ندخل في هذه المفاوضات - أن أسافر إلى لندن، إذ إننا كان قد سبق لنا - أيام المفاوضات على طابا - استخراج أغلب الأوراق التي تثبت أحقيتنا في طابا من لندن، فسافرت إلى لندن للبحث في أوراق الحدود المصرية السودانية.

وأصل القصة أن الخرائط ظلت حتى عام ١٨٩٩ ثم ١٩٠٢، في عام ١٨٩٩ كانت خريطة مصر خط ٢٢ درجة شمالا، وفي عام ١٩٠٢ بعد صدور قانون

الإدارة المحلية السوداني وقالوا إن قبيلة البشارية تكون كلها تحت الإدارة المحلية السودانية وقبيلة العبابدة تكون تحت الإدارة المحلية المصرية، حدث تعرج في الخطوط تبعا لهذه الإدارة المحلية، وكان هذا التعرج يوضع في الخرائط، وكان يوجد لمصر جزء جنوب خط ٢٢، إلا أن هذا الجزء غمره السد العالي، وحتى عام ١٩٢٤ كان يظهر خط أسود يشير إلى خط الحدود السياسية، وخط منقط يشير إلى خط الحدود الإدارية، وظلت حلايب هي خط الحدود الإدارية، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٢٤ وقيام الثورة في السودان، وكانت الثورة في السودان تطالب بالانضمام إلى مصر وكانت متأثرة أشد التأثر بثورة ١٩١٩، ومن بين الأوراق التي عثرت عليها واضطررت إلى إعلانها للسودانيين في هذا الوقت - فلم تكن مفاوضاتنا الرسمية معهم قد بدأت بعد وإنما كانت مجرد مفاوضات أولية - هي أن هذا الأمر أثير منذ عام ١٩٢٠ عندما قررت بريطانيا أن تجلي القوات المصرية من السودان وهو ما تحقق عقب حادثة السردار السير لي ستاك، فلما حدثت حادثة السردار تذرع بها البريطانيون وطردوا المصريين من السودان بعد القضاء على الثورة التي حدثت في السودان. في هذا الوقت، كانت هناك دار مشهورة لا يحضرني اسمها الآن لإصدار الأطالس في شيكاغو بالولايات المتحدة أرسلت لوزارة الخارجية البريطانية تسألها أي الحدود تعتمد للسودان حيث إن لديها بيانين للحدود وهي بصدد إصدار أطلس جديد، وكان السؤال هل تعتمد الحدود الإدارية أم الحدود السياسية؟ ولأن النية كانت تتجه إلى طرد المصريين من السودان، فقد طلب البريطانيون من الأمريكان اعتماد الحدود الإدارية وأصبحت الحدود الإدارية بقدرة قادر حدودا سياسية ونحن طبعا نحترم الأطالس الغربية ونقدسها! وأود هنا أن أقول إنه لا توجد خريطة أصدرتها مصلحة المساحة المصرية إلا وذكرت فيها خط ٢٢، وكذلك مصلحة المساحة السودانية حتى عام ١٩٢٤، لكن بعد عام ١٩٢٤، وبعد ظهور أطلس دار النشر الأمريكية، تغير الأمر.

بخصوص رعاية بيت محمد علي في مدينة محمد علي في قولة، فقد أرسل أحد تلامذتي من الحاضرين واسمه محمد حسين - وهو بالمناسبة يقوم بإعداد رسالة لنيل درجة الماجستير تحت إشرافي عن الأوقاف والتكايا- ورقة ردا على هذا السؤال تقول إن أوقاف قولة في أوروبا أوقاف خاصة باسم أسرة محمد علي وليست للحكومة المصرية أية أملاك فيها. أما الحديث عن التكية المصرية في

السعودية فقد كانت وقفا باسم الدولة المصرية لكنها تنازلت عنها سنة ١٩٩٦ بمحض إرادتها.

ردا على قهر محمد علي وتدميره لآثار الإسكندرية، أقول إن الدكتورة منى حجاج تحكم على أوضاع قديمة بمنطق حديث وتقول إن كون محمد علي حاكما قاهرا يتنافى مع كونه مستنيرا، وأقول إنه إذا رجعنا إلى العصر لنرى حجم المظالم التي كانت تقع على المصريين من المماليك ومن الباشوات العثمانيين، بل المظالم التي تقع على المصريين من الدولة العثمانية التي كانت مصر تتبعها، لفهمنا أن ما فعله محمد علي كان مقبولا إلى حد كبير في هذا العصر.

وأود أن أقول أولا – وقد فاتني ذكر ذلك – إن أول وزارة خارجية نشأت في مصر كانت سنة ١٨٢٦ وكان اسمها «وزارة التجارة والأمور الإفرنجية»، وكان بوغوص يوسفيان الأرمني هو أول وزير خارجية لمصر، وأذكر إنه عندما مات، أخذه الوالي السكندري وواراه الثرى دون جنازة ولا تأبين يليق بمقامه، وعندما علم محمد علي بذلك غضب غضبا شديدا وطلب إخراج جثة الرجل مرة أخرى وقام بمراسم تأبين تليق بالرجل، وأنا أعتبر هذا الموقف شكلا من أشكال الاستنارة من جانب محمد علي بمنطق عصره.

بخصوص آثار مصر، فأنا أود أن أحكي حكاية بهذا الصدد، فقد كان الفرنسيون قد بدأوا في تجميع الآثار المصرية، وكانوا يضعونها في حجرة بالقلعة، وبعدما مات محمد علي باشا، جاء ولي عهد النمسا ليزور عباس الأول في القلعة، وكان عباس الأول يعتبر هذه الآثار مسوخا وثنية، ففوجئ بضيفه منبهرا ومندهشا بها فسأله «هل تعجبك؟» فرد الأمير «بالطبع»، فقال له عباس الأول «خذها على بركة الله !!»، وكان هذا هو أول متحف مصري ينتقل إلى فيينا في عهد عباس الأول، فمفهوم الآثار في عصر محمد علي وفي عصر ابنه لم يكن هو مفهوم الدكتورة منى حجاج، وظلت النظرة كذلك حتى عصر إسماعيل عندما بدأ المفهوم يتغير.

بخصوص موضوع اليابان وتعدد منافذها، أقول إنه كانت لدينا منافذ أكثر، فقد كان لدينا رشيد ودمياط ومنافذ من العصور القديمة، ومع ذلك لم تكن هناك الطبقة الاجتماعية التي يمكنها أن تصمد وتحل المشكلة.

بخصوص الحياة الخاصة لعهد محمد علي فقد كانت حياة طريفة للغاية، وفي مايو ٢٠٠٥ يكون قد مر مائتا عام على حكم محمد علي، وقد عثرنا في مؤسسة الأهرام على عدد صادر سنة ١٩٤٩ بمناسبة مرور مائة عام على وفاة محمد علي، وبه حوالي ٢٤ مقالا عن محمد علي منها ٤ أو ٥ مقالات عن حياة محمد علي الخاصة، فأرجو أن تشتروا الأهرام وتقرأون هذه المقالات وستجدون فيها إجابات شافية.

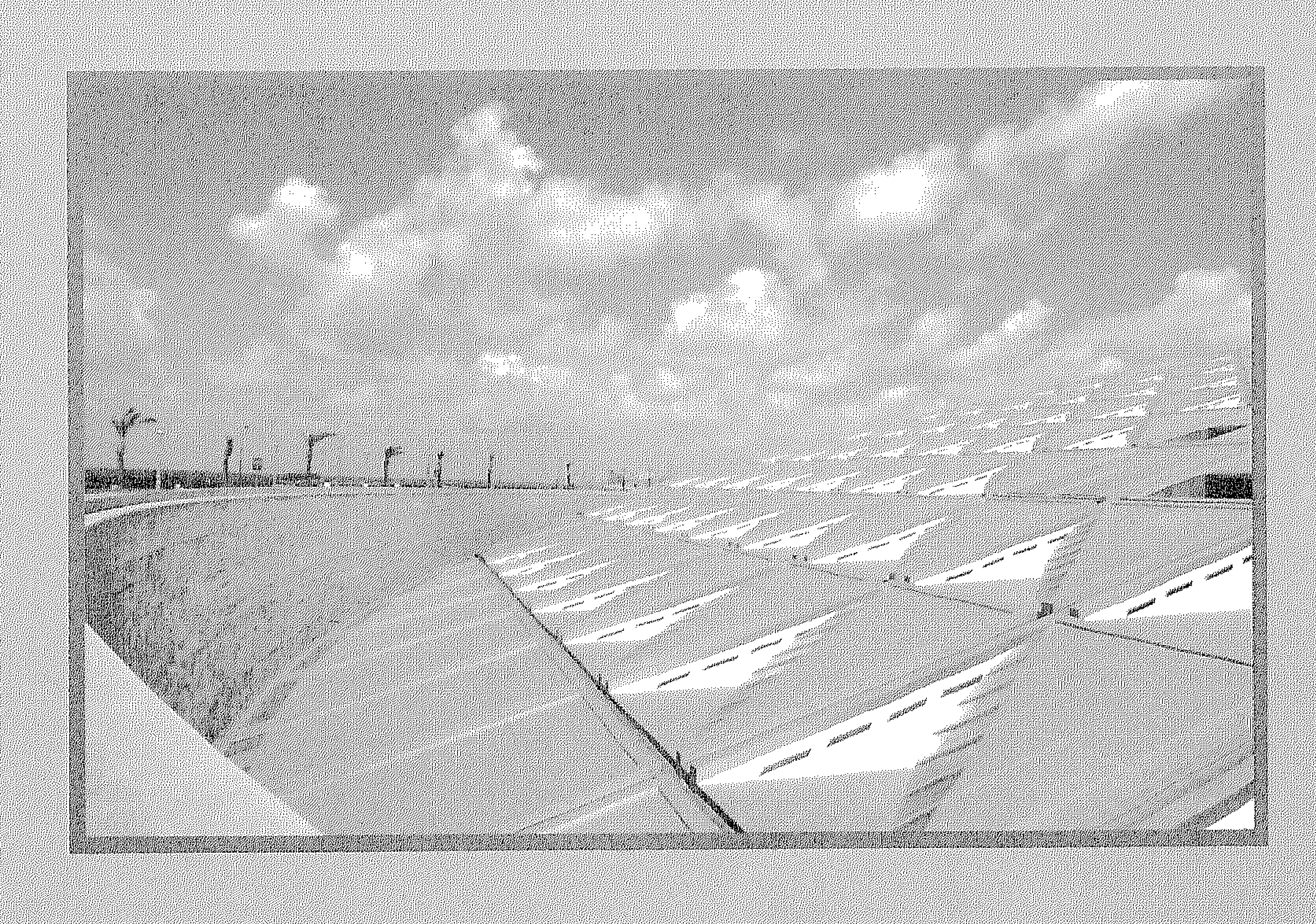
موضوع قناة السويس ومحمد علي، فقد كان محمد علي متخوفا للغاية من هذا المشروع، وكان يرى أنها ستكون موطئ قدم للسيطرة الاستعمارية لكن ديليسبس كان موجودا من أيام محمد علي وليس فقط من أيام سعيد.

بخصوص الطبقة الوسطى الجديدة في مصر، فلم تكن بالمفهوم الأوروبي، وإنما كانوا مجموعة من الأفندية الذين تعلموا تعليما حديثا أو حتى ممن سافروا إلى الخارج، وبينما غيرت الطبقة الوسطى (البورجوازية) في أوروبا الحكومة، فقد ولدت الطبقة الوسطى في مصر في حضن الحكومة، فقد عمل كل الأفندية في الحكومة، وحتى اليوم، بعد أن يحصل على البكالوريوس أو الليسانس يقول «يا حكومة!»، فكيف سيغير أبناء الحكومة نفس الحكومة؟!

أتفق مع الدكتور جمال حجر في موضوع مصر واليابان، مسألة إسناد الأمر إلى شخص واحد وليس إلى حركة مجتمعية أوافقه أيضا عليها تماما.

فتحي أبو عيانة

نشكر الأساتذة الكبار على ما أضافوه لمعلوماتنا حول عصر محمد علي الذي ربما لن ينتهي أبدا الحديث عنه ولا الخلاف على حكمه وشخصيته.





ص.ب ١٣٨ P.O. Box 138
الشاطبي - الإسكندرية ٢١٥٢٦ Chatby - Alexandria 21526
جمهورية مصر العربية EGYPT
تليفون : ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)+ Tel. : +(203) 4839999
فاكس : ٤٨٣٠٣٣٩ (٢٠٣)+ Fax : +(203) 4830339

Email: secretariat@bibalex.org
www.bibalex.org

